موقع العدل من الأزمة المالية العالمية المعاصرة

دكتور/ نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح(*)

ملخص البحث

١. يتناول البحث الأزمة المالية العالمية المعاصرة بغرض تحليل أسبابها واقتراح حلول لمعالجتها والوقاية منها.

٢. يقدم البحث استقراءً لأهم الأسباب والمعالجات كما وردت في رؤى لكثير من الكتاب عن الأزمة المالية العالمية المعاصرة.

٣. يقدم الباحث من خلال تحليل هذه الرؤى رؤيته الخاصة في هذا الصدد.

٤. أثبت البحث فرضيتين: الأولى، أنه يقبع وراء الأسباب الظاهرية للأزمة المالية العالمية المعاصرة أسباب مباشرة وغير مباشرة ثم أسباب جذرية. والثانية، أنه يمكن رد هذه الأسباب إلى سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على نحو يخل بالعدل بالحق، وأن معالجة هذه الأسباب، والوقاية منها يكمن في تحقيق العدل بالحق.

موضوع البحث، هدفه، وأهميته:

ليس بخاف ما تحدثه الأزمات المالية من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على مستويات النمو والتوظف والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذه الآثار التي تبدأ عادة في الدول الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ما تلبث أن تنتقل سريعاً إلى الدول الأخرى، ومنها الدول الإسلامية، عن طريق ارتباط العملات بطريقة أو بأخرى بالدولار الأمريكي، وعن طريق العلاقات الاقتصادية الدولية سيما في ظل العولمة. واستدعى ذلك البحث في أسباب هذه الأزمات للعمل على الوقاية منها. وهذا البحث يهدف إلى جمع أهم هذه الأسباب في سلة واحدة، ومحاولة تنظيمها وتحليلها للوصول إلى الأسباب الأعمق التي ينبغي أن تبدأ منها المعالجات الجذرية للأزمة المالية العالمية الراهنة.

(*) أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الأزهر.

الدراسات السابقة، وإضافة البحث:

تتعدد الدراسات السابقة في موضوع البحث، ومنها الدراسات المثبتة في مصادر ومراجع البحث، والتي تناولت دراسة أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة، كما قدمت مقترحات للوقاية والعلاج. وتتمثل الإضافة المرجوة لهذا البحث في مدخل متميز من خلال جمع شتات أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة، ورد هذه الأسباب إلى أصولها الفلسفية، وتبيين أهمية العدل بالحق بما يتطلبه من دور للدولة وأنظمة لعدالة التوزيع، وضوابط للسلوك، من شأن إعمالها معالجة مثل هذه الأزمات، والوقاية منها بإذن الله.

فروض البحث:

يفترض البحث فرضيتين: الأولى، أنه يقبع وراء الأسباب الظاهرية للأزمة المالية العالمية المعاصرة أسباب مباشرة وغير مباشرة ثم أسباب جذرية. والثانية، أنه يمكن رد هذه الأسباب إلى سلوك الأفراد والمجتمع والدولة سلوكاً مخلاً بالعدل بالحق، وأن معالجة هذه الأسباب، والوقاية منها يكمن في تحقيق العدل. فهذا العدل سواءً في المعاملات أو التوزيع، من شأنه ارتباط المعاملات بالاقتصاد الحقيقي، وهو المعول عليه في الوفاء بالحاجات، كما أن ذلك إذا تصاحب مع عدالة في التوزيع فإنه يؤمن الاقتصاد ضد التقلبات ويسهم في تحقيق الاستقرار.

منهج البحث:

يستخدم البحث لدراسة هاتين الفرضيتين منهجاً تجريدياً مقارناً بشقيه الاستقراء والاستنباط.

خطة البحث:

في ضوء فرضيتي البحث ومنهجه، يمكن تقسيم خطة البحث إلى تمهيد، ومبحثين:

المبحث الأول: رؤى لأهم أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومقترحات لمعالجتها.

المبحث الثاني: نظرة أخرى لأسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة ومعالجتها والوقاية منها.

تمهـــيد

يتناول البحث دراسة موقع العدل من الأزمات المالية العالمية الأمر الذي يتطلب تحديداً دقيقاً لمفهوم العدل، ولذا نقدم في هذا التمهيد[1] تعريفا للعدل بالحق في الاقتصاد الإسلامي فنقول إنه تعبير نطرحه للاصطلاح أخذناه من القرآن الكريم، من قول الله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾(الأعراف: ١٨١). فرغم أن للعدل مفهوماً واحداً إلا أنه في كثير من الأحوال اعترته آفتان: أهواء وقصور في العلم، بما جعله يبتعد عن مفهومه الأصيل. وإضافة الحق إلى العدل في القرآن الكريم يحصنه من هاتين الآفتين، ويجعله العدل الذي يعطي لكل ذي حق حقه، وقد بين القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هذه الحقوق إجمالاً وتفصيلاً، بما لا يدع مجالاً للأهواء أو لقصور في العلم. ومن فروع العدل بالحق العدل في توزيع الثروة والدخل، ويكون التوزيع عادلاً، في رأينا، عندما:

١ـ تكون هناك فرص متكافئة في اكتساب الثروة والدخل.

٢ـ تحصل عناصر الإنتاج على العائدات العادلة لخدماتها في العملية الإنتاجية.

٣ـ يتم اكتساب الثروات والدخول وتداولها وإنفاقها في إطار الضوابط الإسلامية.

٤ـ عندما يتحقق حد الكفاية[2] لجميع الناس في الأحوال العادية، والتأسي في الكفاف في الأحوال الاستثنائية.

٥ـ عندما يعزز التوزيع من قوة الدولة ونشر الدعوة.

ونحن نزعم للاقتصاد الإسلامي ليس فقط تفرده بمفهوم العدل بالحق، بل أيضاً مقدرته على تحقيق هذا العدل من خلال آليات يقدمها هذا الاقتصاد في شكل مبادئ، وضوابط، ومؤسسات من صلب النظام، وكذا مؤسسات وآليات يمكن تطويرها في إطار هذه المبادئ.

---

(١) راجع ذلك تفصيلا لدى: أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، «الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظرية»، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١م.

(٢) حد الكفاية، كما يراه الكاتب، يتحدد مقداره بما يكفي القضاء المعتدل للحاجات بمستوياتها الثلاثة من ضروريات وحاجيات وتحسينيات، وهذا الاعتدال يتحدد في ضوء الدخل المتاح للفرد لمن يحقق كفايته بنفسه، أو كفاية الأمثال، أو كفاية الأوساط إن افتقد وجود المثل.

المبحث الأول
رؤى لأهم أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومقترحات لمعالجتها

في هذا المبحث نقدم استقراءً لما قدمه بعض الكتاب من أسباب للأزمة المالية العالمية الحالية، وما قدموه من مقترحات لمعالجتها.

المطلب الأول
أسباب الأزمة

١- يرى الكينزيون أن النظام الرأسمالي نظام غير مستقر ولكن باستطاعة الحكومة حمله على الاستقرار، ويرى النقديون أن النظام مستقر أساساً ولكن التدخلات الحكومية تحدث عدم الاستقرار[١]. ويرى النقديون أن أسباب الكساد ذات صلة وثيقة بانخفاض الكتلة النقدية. و يدعمون رأيهم بما حدث خلال الكساد العظيم في الثلاثينيات، فالانهيار الذي حدث في سوق الأسهم في تشرين الأول ١٩٢٩م أثار موجة عارمة من عدم الثقة بين الناس وكان رد فعلهم التكالب على سحب أموالهم نقدا من المصارف. ورغم أن المصارف كانت في أوضاع سليمة إلا أنه لا يمكنها بالطبع تلبية طلب الجمهور المفاجئ على مقادير ضخمة من النقد. فانهار كثير منها الأمر الذي أضر بالمودعين وقل إنفاقهم، وتراجع النشاط الاقتصادي وتوقف عن العمل، في الولايات المتحدة الأمريكية، حوالي ٢٠٠٠ مصرف في عام ١٩٣١م وحده، وانهار الجهاز المصرفي فيما لم يتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي إجراءات سريعة ومناسبة بل حدث تقلص سريع في حجم الكتلة النقدية حيث انخفضت بأكثر من ٣٣٪ بين عامي ١٩٢٩م و١٩٣٢م.

ورغم أن الكينزيين يقبلون منطق النقديين غير أنهم يرون أن انخفاض الناتج القومي ربما كان السبب في انخفاض حجم الكتلة النقدية ولبس العكس. فبداية الكساد العظيم، في رأيهم، كانت بسبب انخفاض التوظيفات المالية، وزاد من حدته عدم كفاءة سياسة الحكومة المالية. فمع تراجع النشاط في الأعمال انخفضت عائدات

(١) رافي باترا، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق»، نقله إلى العربية عفيف تلحوق، دار الأمراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، من ص١٤٩ إلى ص ١٠٨.

الضرائب فرفعت الحكومة معدلاتها لموازنة ميزانيتها، الأمر الذي تسبب في المزيد من الانخفاض في الإنفاق الخاص، ومن ثم انخفاض الدخل القومي في تتابع[١].

٢- يرى بعض الكتاب أن القطاع المالي يمكن أن يكون له إسهام حقيقي في التنمية وليس فقط مجرد الاستجابة للطلبات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي، ويرى أن التجربة تبين أن النظام المالي الجيد يمكن أن يمارس، على المدى الطويل، تأثيراً هاماً على النمو الاقتصادي. حيث تظهر التجربة العملية أن الدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة تميل لأن تتقدم على نحو أسرع، فالتمويل يعزز موجودات المؤسسات الإنتاجية من خلال إتاحة التمويل الخارجي، وتمويل الابتكار والتوسع، وإتاحة اختيار أشكال تنظيمية أكثر كفاءة. كذلك فإنه من خلال النظام التمويلي الجيد يمكن تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فثمة شواهد من الأبحاث التجريبية تنتهي إلى نتيجة مؤداها أن التحسينات في العقود التمويلية والأسواق والوساطة المالية توسع من نطاق الفرص الاقتصادية وتخفض من عدم المساواة وتحسن من توزيع الدخول. كما أن الأبحاث تقترح أيضاً أن ثمة منافع غير مباشرة للتمويل من خلال آليات سوق العمل، وأن تطوير التمويل يسرع النمو الاقتصادي ويعزز المنافسة ويزيد الطلب على العمل، ويفيد الأسر في الفئات الدنيا من الدخل. ويثار التساؤل: إذا كان النظام التمويلي يعزز النمو والعدالة فلماذا يفشل في ذلك؟ ويجاب على هذا التساؤل بأن السبب يكمن في القرارات الخاصة بالسياسة التمويلية غير الجيدة[٢].

٣- يرى بعض الكتاب أن فقاعة أسعار الأصول الحقيقية ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل أيضاً في دول أخرى مثل أسبانيا وأيرلندا، هذه الفقاعة هي التي أدت إلى مشاكل كثيرة في أنحاء الاقتصاد العالمي. ويؤكدون ذلك بضرب مثال من كل من الاقتصاد الأسباني والاقتصاد الألماني. ففي الاقتصاد الأسباني حيث وجدت الفقاعة تضاعفت معدلات البطالة إلى ٢٠٪ ودمر الاقتصاد الحقيقي، وذلك

---

(١) رافي باترا، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق»، نقله إلى العربية عفيف تلحوق، دار الأمراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، من ص٩٧ إلى ص ١٠٨.

(2) Demirgüç-Kunt. Asli, "*The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector* Policies", All About Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, *WED, 2010-03-10 12:27*s

على الرغم من أن هذا الاقتصاد يتمتع بنظام مصرفي محكم، بينما الاقتصاد الألماني حيث لم توجد الفقاعة في أسعار الأصول العينية، ورغم أن لديها انخفاضاً أكبر في الناتج القومي الإجمالي لم تعان كثيراً بل إن معدل البطالة لديها أقل منه عند بداية الأزمة المالية العالمية. وهكذا فإن السبب ليس انخفاض الاقتصاد الحقيقي بل فقاعة أسعار الأصول الحقيقية. ولكن ما هو سبب هذه الفقاعة؟ ترجع هذه الفقاعة إلى سببين رئيسيين:

أ ـ السبب الأول، السياسة النقدية السهلة: فأسعار الفائدة المنخفضة أشعلت الفقاعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت ذاته لم تكن أسواق الأصول العينية تتسم بالكفاءة فالمضاربون في أسواق الأصول العينية يبيعون حقوق الملكية في أقل من ثلاثة شهور دون الاهتمام بإيجار هذه الأصول خلال هذه الفترة. **(لاحظ دور الفائدة والمضاربة، وحافز الربح غير العادل، وغياب دور الدولة والإسراف والإخلال بالعدالة).**

ب ـ الاختلالات العالمية، وعلى الأخص التركيم الضخم للاحتياطيات من قبل البنوك المركزية في بعض الدول الأسيوية، أدت إلى أن أصبح الائتمان متاحاً ومتيسراً في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وأيرلندا. وفي ضوء هذين السببين أصيب النظام التمويلي بمشاكل هامة ولم تقم الجهات الإشرافية بمهمتها في منع الأزمة. إنه الفشل في إدارة النظام التمويلي وانفجار الفقاعة هما اللذان سببا المشاكل للدول المختلفة[1]. (لاحظ دور ترك الأمور آلية دون تدخل السلطات المختصة).

٤ـ يرى البعض أن الأزمة المالية العالمية أبرزت دور ضعف الترتيبات الرقابية المصرفية في إحداث هذه الأزمة، ووضعت إصلاحات نظم الرقابة والإشراف على المصارف على رأس اهتمامات صانعي السياسة، وأثار ذلك تساؤلات هامة:

ماذا يحقق الإشراف والرقابة الفعالة؟

ما هي أهم العناصر التي ينبغي التأكيد عليها لتحقيق المتانة المصرفية؟

(1) Allen, Franklin «Reforming Global Finance: What is the G20 Missing?», All About Finance, World Bank ,WED, 2010–11–01.

ففي دراسة أجريت على ٣٠٠٠ بنك في ٨٦ دولة لاختبار مدى تحقيق تطبيق المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة بازل في هذا الصدد لمتانة البنوك وأمانها، تبين أنه بالنسبة للجزء الأغلب من الدول التي طبقت هذه المبادئ لم يتصاحب ذلك بتحقيق المتانة والأمان للبنوك باستثناء مبدأ الإمداد بالمعلومات وشفافية ونوعية المعلومات على الأقل بالنسبة للدول ذات الدخول المرتفعة واقتصادات السوق الناشئة. (لاحظ أهمية الشفافية)[١].

٥- يقر صاحب هذا الرأي بأن التمويل يتجه إلى التزايد وإلى إحداث أزمة، ويرفض الرأي الشائع بأن الأزمة المالية تثبت الخطأ فيما يتعلق بتوصيات السياسية التي اتخذت في القطاع المالي بل يرى أن هذه الأزمة عززت من صحة بعض السياسات المصممة جيداً. كما يرفض صاحب هذا الرأي كذلك أن الأزمة مثال حي للإخفاق السوقي، ويتساءل عما إذا كان تنظيم أكثر تدخل يعتبر فكرة صائبة؟ ويجيب بأن تملك الدولة للبنوك ليس الحل وذلك لتعارض مصلحة الموظفين الحكوميين مع التخصيص الكفء للموارد نتيجة تغليب مصالحهم والسعي لإرضاء مؤيديهم وقواعدهم السياسية. ويؤكد أن ملكية أكبر للدولة في البنوك ستتصاحب مع تطور أقل للقطاع المالي، ونمو أقل، وإنتاجية واستقرار أقل، وهذا بالإضافة إلى نتائجها المدمرة للمستويات الأدنى من الدخول الفردية. وليس أدل على ذلك، من وجهة نظره، من أن دولا كثيرة تتجه إلى خصخصة بنوكها، وأن الشواهد تدل على أن التخصيصية المصممة تصميماً جيداً يمكن أن ترتفع بأداء البنوك على نحو جوهري[٢].

٦- يرى صاحب هذا الرأي أن سبب الانهيار المالي يكمن في السياسات المالية التي صممت ونفذت كما يكمن في سلوك المنظمين خلال الفترة من ١٩٩٦م وحتى ٢٠٠٦م. فقد اتبع صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية سياسات أوجدت لدى المؤسسات المالية حوافز لتعاطي مخاطر زائدة، وجعلت الأسواق غير شفافة بدرجة أكبر، وأضافت إلى المصاعب التي تواجه المستثمرين في إرشاد والتأثير على

(1) Demirgüç-Kunt. Asli , "Reforming Bank Regulation", All About Finance, World Bank, WED, 2010-07-07 23:00.
(2) Demirgüç-Kunt. Asli , " Life After the Crisis: Where do we go from here?" All About Finance, World Bank, Thu, 2010-01-28 15:25.

المؤسسات المالية. فكثير من هذه السياسات أجريت تحت دعوى الأسواق الحرة، وفي الحقيقة فإن ذلك لم يكن سوى دعوى زائفة.

فإزالة قيد واحد بمفرده لا يحسن بالضرورة من عمل الأسواق المالية عندما تكون هناك نقائص أخرى كثيرة مثل عدم كمال الأسواق، وتدخلات حكومية في الأسواق تتم من قبل السياسيين لدفع مدخرات المجتمع صوب أهداف مفضلة. وليس معنى ذلك أن الكاتب يحبذ نظام مالي متحرر من التدخل السياسي والتدابير التي يتخذها صناع القرار، ولكن ما يحبذه هو وجوب التركيز على تأثير السياسات على الحوافز **والابتعاد عن الاعتقاد الأيديولوجي** بأن تغييرات تنظيمية أقل هي دائما أفضل من تغييرات أكبر فهذا الاعتقاد يؤدي إلى كارثة[1].

٧ـ يرى البعض أن غياب العامل الأخلاقي هو سبب انهيار الأسواق العالمية. ومن ثم فإنهم يشددون على أهمية الجانب الأخلاقي في المصارف الإسلامية والاستثمار في الاستقرار والأهداف الأخرى إلى جانب الربحية[2].

٨ـ يرجع البعض سبب الأزمة المالية العالمية المعاصرة إلى أن قيم الموجودات المالية نمت وتفاقمت، بفعل الربا والميسر، حتى فاقت كثيرا قيم الأصول الحقيقية للاقتصاد العالمي.

فعلى سبيل المثال، فإن القيمة الحالية للمشتقات المالية، التي كانت السبب في تفاقم وانتشار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت أكثر من ٦٠٠ تريليون دولاراً أمريكياً في حين كانت قيمة الإنتاج العالمي تقدر بـ ٦٠ تريليون دولاراً أمريكياً فقط، أي بنسبة ١٠٪ من قيمة المشتقات المالية. ويتساءل الكاتب: إذا ما أريد تحويل تلك المبالغ المالية الخيالية إلى أصول حقيقية فكم سيتطلب من العالم من سنوات لإنتاج ما يفي بذلك؟[3].

---

(1) Levine, Ross, «Thoughts on the Financial Crisis and Improving Financial Regulation», All About Finance, World Bank, Thu, 2010-04-29 12:57.

(٢) خبراء المعيار الأخلاقي.. الرهان المستقبلي للبنوك الإسلامية، ٥/ ٣/ ٢٠٠٩

هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ ٢١:٣٨:٠٠

(٣) بلوافي ، أحمد، «الكارثة الاقتصادية العالمية.. رؤية إسلامية»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك =>

٩- يرجع البعض أسباب الأزمة إلى :

أ ـ التعامل بسعر الفائدة، والذي يلعب الدور الرئيسي في إحداث الأزمة حيث يجعل الديون تتفاقم والالتزامات تتحرك، ويسم التوقعات بالضبابية، فالربا كما يقال أب للتضخم وأم للركود وشقيق للاحتكار.

ب ـ التوسع في التجارة في الديون والرهن والتأمين عليها، وتوريقها واشتقاق الودائع، وإعادة التأمين، وكذا التوسع في التجارة في المشتقات، الأمر الذي أدى إلى تزايد وسائل الدفع في الاقتصاد بمعدلات تفوق كثيرا معدلات نمو الأصول الحقيقية. بما يترتب على ذلك من تفاقم التضخم بما له من مستتبعات وخيمة على الاقتصاد ومنها انخفاض القيمة الداخلية والخارجية للعملة، والإضرار بأصحاب الدخول الثابتة، وارتفاع وتيرة المخاطرة وارتفاع سعر الفائدة، وكلها مقدمات للدخول في سرداب الركود والبطالة.

جـ ـ عولمة الأسواق، والتي أدت إلى نتيجتين هامتين كأسباب لكل من الركود والتضخم :

- زيادة الاستثمار غير المباشر في الأوراق المالية والمشتقات ولأغراض المضاربة.
- تزايد نشاط الشركات الدولية الاحتكارية بما تصاحب معه من ارتفاع الأسعار الاحتكارية وامتدد نشاط هذه الشركات إلى الأسواق المالية والنقدية بتحكمها في تحركات رؤوس الأموال، والتأثير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

د ـ تفاقم أزمة الديون الخارجية، وتزايد أعبائها في ظل الاقتراض بالربا[1].

=عبد العزيز ـ جدة، المملكة العربية السعودية. ١١/ ٣/ ٢٠٠٩م.
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م ٢١:٣٨:٠٠

(١) القصاص، جلال جودة، «الأزمات الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠م.

١٠- يرد صاحب هذه الرؤية الأزمة إلى مجموعة مركبة من الأسباب وهي[١]:

أ- الحروب وتكاليفها، وأبرزها حربا العراق وأفغانستان في نهاية عامي ٢٠٠١م و ٢٠٠٣م، بما أدتا إليه من تفاقم الدين الحكومي الأمريكي وتحول الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق فائض في عهد الرئيس كلينتون إلى عجز كبير في إدارة جورج بوش. وأثر ذلك على هيكل الإنفاق العام، وقيمة العملة، والأسعار وتكاليف المعيشة، وغير ذلك.

ب- الفساد العالمي الذي تمثل في صور عديدة، من أهمها الاختلاسات، والتي راح ضحيتها عملاء مصارف كبرى لعل من أبرزها ما كشف عنه بنك «سوسييتيه جنرال» ثاني أكبر بنك في فرنسا بالقيمة السوقية عن عملية احتيال ارتكبها أحد عملائه وكبدته خسائر مقدارها ٩ر٤ مليار يورو.

جـ - أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى عجز في ميزانية عام ٢٠٠٨م بـ ٤١٠ مليار دولار، وتفاقم حجم المديونية العامة والخاصة إلى ٨ر٩ تريليون دولار وهو ما يعادل ٦٤٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف حجم الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة. في حين أن الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات بلغت ٦ر٦ تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط للملكة العربية السعودية لمدة ٥٥ سنة[٢]. وقد أدت هذه الأزمة إلى إفلاس العديد من المصارف والشركات، ومعاناة شرائح ضخمة من الأسر.

د - نواح قيمية من أهمها:

- عدم الاتزان والاعتدال في متطلبات الحياة.
- تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وعدم الاهتمام بمصالح الآخرين.
- تفشي ظاهرة الفساد عالمياً، وفقدان سيف العدالة.

(١) السعدي، إبراهيم بن حبيب الكروان، «قراءة في الأزمة المالية المعاصرة»، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، من ص٤٥ إلى ص ٢٦٦.

(٢) السعدي، إبراهيم بن حبيب الكروان، «قراءة في الأزمة المالية المعاصرة»، نقلا عن صحيفة الوطن السعودية، الثلاثاء ٨ من صفر ١٤٣٠هـ الموافق ٣ من فبراير ٢٠٠٩م، العدد٣٠٤٩.

١١ـ يرد صاحب هذه الرؤية الأزمة المالية العالمية إلى الأسباب التالية:

أ ـ الإفراط في تعاطي المخاطر، وضعف إجراءات ضمان الاكتتاب في القروض العامة، وعدم توافق آجال الاستحقاق.

ب ـ الإفراط في نقل المخاطر إلى خارج ميزانيات البنوك عن طريق التوريق (تجنباً لقيود البنوك المركزية والهروب من رقابتها).

جـ ـ الآليات التي يعتمدها النظام الرأسمالي من ملكية فردية مطلقة ومنافسة حرة، وسوق مفتوحة ليس للدولة عليها سيطرة ولا تحكم، وما تتيحه هذه الآليات من رغبة جامحة في تحقيق الأرباح الفاحشة، وتكدس الأموال، وبغض النظر عن الوسائل[1].

١٢ـ يرى عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين، اجتمعوا في ورشة عمل، أن أسباب الأزمة المالية العالمية تكمن في الابتعاد التام عن الالتزام بمفهوم الحوكمة الذي هو مفهوم سوقت له الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، كما سوقت لمفاهيم سابقة غيره مثل مفهوم الأيزو ومفهوم الرقابة وغيرها. فمفهوم الحوكمة، كما هو معلوم، يعني الرقابة والمحاسبة من خلال النصوص القانونية التي تحدد أدوار الشركات، وآلية تطبيق القوانين بين مختلف الفرقاء والهيئات التي تحكم عمل الشركات، إضافة إلى المسؤولية الأدبية التي تعتبر عاملاً رئيسياً في مفهوم الحوكمة. كما يعني هذا المفهوم أن يتبع ذلك رقابة عدة جهات أبرزها البنك المركزي، وجمعية البنوك، والمدقق الداخلي والخارجي، وغيرهم .. ويتساءل أصحاب هذه الرؤية: أين كانت هذه الهيئات عندما انفلت عقال القطاع المالي في نيويورك؟! ويرون أن تواطؤاً حدث بين هيئات الرقابة من البنك المركزي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية، والمسئولين في هذه المؤسسات، حيث أغفلت الجهات الرقابية الحكومية والخاصة أعينها عن كل ما كان يجري.

(١) الراصد المالي الإسلامي، «الأزمة المالية العالمية: تحليل ومعالجات، رؤية إسلامية»، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ديسمبر، ٢٠٠٨م.

ويؤكد هؤلاء الخبراء أن الأزمة المالية العالمية لم تبدأ في أيلول عام ٢٠٠٨م وإنما في أيلول من عام ٢٠٠٠م عند انهيار إنرون[١] مع سوء تطبيق الحاكمية الرشيدة، ولم يصح العالم إلا بعد انهيار المؤسسات الكبرى. ويشيرون إلى الخطأ الذي وقعت فيه المؤسسات الدولية الكبرى والبنوك وهو الخلط بين المدراء التنفيذيين والرؤساء التنفيذيين وصناع القرار، إضافة إلى المكافآت الخيالية التي يتقاضاها المدراء التنفيذيون، وهو ما أدى لتفاقم الأزمة المالية العالمية.

وقد شارك في أعمال هذه الورشة عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين ومدراء الدوائر الاقتصادية في غرف الصناعة والتجارة وفي الأحزاب السياسية[٢].

١٣- يرى بعض الكتاب أن أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية هي خلل في التوازن المالي العالمي وأن هناك عاملين أساسيين لهذا الخلل: الأول الادخار الهائل في بنوك الصين، والثاني هو السياسة المالية المعتدلة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه العوامل أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ورسوم التأمين وهما العاملان الرئيسيان الكامنان وراء الأزمة المالية العالمية. وكما يرى الكاتب فإن العجز في ميزان المدفوعات في الحساب الجاري يرجع إلى انخفاض المدخرات الإجمالية (مدخرات الشركات والأسر والحكومة) لدول العجز وذلك ابتداءً من عام ١٩٨٠م، وخاصة ادخار الأسر وأدى ذلك إلى أن بلغ الدين الأمريكي الإجمالي (الذي يشمل ديون الأسر والشركات والديون الخارجية) ٤٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في عام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى

(١) «إنرون» كانت إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية أعلنت إفلاسها في كانون الأول/ ديسمبر من سنة ٢٠٠١م عقب إقرارها بممارسات محاسبية مريبة ويعد هذا الإفلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) الحلايقة: «الأزمة المالية العالمية أكبر اعتداء على مفهوم الحاكمية»، الوزني: «الأردن لم يتأثر بالأزمة ولكنه مارس سياسة الهلع التي أدت لسياسات مالية غير حكيمة»، صحيفة العرب اليوم، تصدر في عمان، الأردن، عدد ٤٨٦١ الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٣١هـ - الموافق ٢٥ تشرين أول ٢٠١٠م.

حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوربا وآسيا وأثرت في طريقها على عدد كبير من أكبر البنوك والمؤسسات العالمية. ولم تفلح مئات المليارات من الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تتراكم تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية[1].

١٤. يرى البعض أنه في تحليل أسباب الأزمة أهملت الأسباب والعوامل المرتبطة بالفاعل الإنساني الفرد، رغم أن هذا الجانب أثار منذ بداية الأزمة، ولا يزال يثير، الكثير جدا من الاهتمام في الغرب.

فمن المكاشفات المهمة التي أعقبت الأزمة مباشرة الاعتراف الصريح بدور التغييب المتعمد للاعتبارات الأخلاقية والتأثير الكبير للسلوك الفردي في ظهور الأزمة وتفاقمها، وقد وصل النقاش حول هذا البعد قمته مؤخرا عندما كشف تقرير لمنظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٩م أن العالم ينفق ما بين ٢٠ و٤٠ مليار دولار على الرشاوى سنويا في القطاع الخاص (وهو رقم صغير جدا بالنسبة لما ينفق بالفعل)، وهو رقم يعادل حوالي ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من المساعدات التنموية الرسمية، والأمر الذي يلحق ضررا بالغا بالتجارة والتنمية والمستهلك.

وكشف التقرير عن ثغرة خطيرة هي انعدام فعالية الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمواجهة الفساد، وأنه من الطبيعي، مع اتساع نطاق الاستعداد لدفع الرشوة ووجود ثغرة في جدار مواجهة الفساد، أن ينتشر الفساد ويستشري داخل الأحزاب السياسية والبرلمانات والإدارات العامة. وحتى لو كان هذا الانتشار الذي يصفه التقرير مجرد «صورة ذهنية» في أذهان المشاركين فإنهم حتما سيتصرفون بناء على هذه الصورة مما سيساهم في المزيد من انتشار الفساد!.

---

(١) إبراهيم، مكارم، إعداد وترجمة، «أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية»، الجمعة، ٠٨ أكتوبر ٢٠١٠
هذه هي نسخة Googleلعنوان
http://www.iraqi.dk/news/index.php?option=com_content&task=view&id=17785&Itemid=421.
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ ٠٧:٣٤:٥٠

ورصد التقرير تجاهل الشركات الالتزام بالقانون والقيام بمشروعات تتصف بالتهور وعدم الشعور بالمسؤولية وعدم التبصر بالعواقب مثل تنفيذ مبان غير آمنة هندسيا مما يترتب عليه تعرضها للانهيار مع عواقب وخيمة في الأرواح والأموال في تركيا، والأدوية غير الآمنة في نيجيريا، وظروف العمل الاستغلالية في الصين، ونقص المياه في أسبانيا.

والتقرير من جانب آخر يدق جرس إنذار لخطر أكبر، ففكرة المنافسة تعد أثمن ما وصل إليه العقل الاقتصادي الغربي وإليها ينسب الفضل في النجاح الاقتصادي الاستثنائي الذي أحرزه الغرب منذ الحرب العالمية الثانية، وهي المحرك الرئيسي لحركة الاختراع والابتكار المدهشة التي شهدها الغرب خلال الفترة المشار إليها. وبسبب هذه الأهمية الاستثنائية لقيمة المنافسة فإن التقرير يحذر بشدة من أن الفساد يوشك أن يقوض المنافسة الشريفة والأسعار المعقولة العادلة والكفاءة في مختلف أنحاء العالم. وهو بشكل مباشر يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات، وتشير التقديرات إلى أن التحسن في مؤشر مدركات الفساد بزيادة نقطة واحدة يعني زيادة في متوسط الدخل بحوالي ٤٪، فضلا أن زيادة الكلفة تعني للشركات العجز عن المنافسة.

ويرى أصحاب هذا الرأي إن البعد الأخلاقي في الممارسات الاقتصادية ليس مؤثراً هامشياً، والأزمة المالية العالمية خير دليل، فعيوب الإجراءات ومثالب النظرية الاقتصادية الرأسمالية لم تكن سوى «عامل مساعد»، أما الفاعل الأصلي فقد كان، باعتراف صناع القرار على جانبي الأطلنطي، العوار الأخلاقي الواضح في سلوك بعض المديرين، وهي مكاشفة مهمة، وعبرتها تؤكد أن فكرة عزل الدين عن الحياة عزلاً تاماً يمكن أن تثمر ثمرات شديدة المرارة، ولا تستقر الأخلاق ما لم تتأسس على ضمير[١].

(١) من مكاشفات الأزمة المالية العالمية Sun, 04 أكتوبر ٢٠٠٩
هي نسخة Google لعنوان .http://oman.knowledgeview.info/node/1192 وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ ١٣:٠٣:٤٢ GMT.

١٥ـ يرى أصحاب هذا الرأي أن السبب الأوحد في الأزمات المالية هي مخالفات شرعية جسيمة[١]. ونورد في إطار هذا الرأي رؤى لمفكرين من مشارب شتى:

فيرى محافظ خدمة الإشراف على الشئون المالية "كيم جونغ تشانغ" في ندوة حول نظام التمويل الإسلامي عقدت في مدينة سيئول أن التوزيع غير المسئول لمنتجات المشتقات المعقدة في أنحاء السوق العالمية كافة لتلك المنتجات التي لا علاقة لها بالاقتصاد الفعلي أوقع السوق المالية العالمية في أزمة.[٢] ويرى محافظ بنك فرنسا (البنك المركزي الفرنسي) في لقاء له مع صحيفة القبس أن الأدوات المالية الإسلامية هي إحدى المنتجات المالية التي تمثل ملاذا في وضع الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبار أن قواعدها تمكن من تلافي الوقوع في الأخطاء نفسها التي أدت إلى الأزمة[٣].

وتؤكد الدكتورة زيتي أختر عزيز، محافظة البنك المركزي الماليزي، ضرورة تعزيز وتنمية قيم العدالة والمساواة في التمويل الإسلامي مما يفيد المجتمع والنظام المصرفي معا، وتؤكد على ضرورة ألا تقف المؤسسات المالية الإسلامية عند حدود الاستثمار والبحث عن الربح دون مراعاة لدورها في تنمية المجتمعات.[٤]

١٦ . يرى الدكتور مهاتير محمد أن أهم أسباب الأزمة ما يلي:

(١) أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي»، صحيفة «التجارية»، أسبوعية اقتصادية متخصصة، العدد ٩٦ ، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٩م.
(٢) كوريا: الاقتصاد الإسلامي سيصلح الأنظمة المالية العالمية، عن صحيفة «الاقتصادية»، من سيئول، فقه المصارف الإسلامية.
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ ٢١:٣٨:٠٠
(٣) محافظ بنك فرنسا (المصرف المركزي). «المنتجات المالية الإسلامية ملاذ في الأزمة»، نقلا عن صحيفة القبس الكويتية.
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠ ٢١:٣٨:٠٠
(٤) عزيز، زيتي، «مسئولة ماليزية تؤكد أهمية المعيار الأخلاقي لتعزيز قدرة التمويل الإسلامي»،
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م ٢١:٣٨:٠٠

أ. ابتعاد الحكومات عن التدخل فيما يجري في السوق. وترك أسواق الأسهم للمضاربات وبدون ضوابط، على نحو أدى إلى التهام النخبة المسيطرة على السوق الأرباح على حساب صغار المستثمرين.

ب. عدم وجود شفافية كافية توفر قدرا من المعلومات الدقيقة عن رؤوس الأموال العاملة في مجال الاستثمار، وإخفاء الحقائق عن الصناديق ورؤوس أموال الاستثمار الحقيقية لدوافع كثيرة أهمها التهرب من الضرائب من أجل مزيد من الأرباح.

جـ. تشريعات التجارة العالمية الحرة والتشريعات الخاصة بالأنظمة المالية والنقدية، لأنه يترتب عليها ظلم للدول الفقيرة وغش ومضاربات باسم المنافسة، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العولمة تتدخل في أسواقها لمنع الاحتكار والتحكم في الأسعار.

د. الاعتماد على الدولار في تحديد أسعار العملات ونقل المخاطر التي تحدق بالاقتصاد الأمريكي، من هذا السبيل، إلى الدول الأخرى[1].

١٧- يرى صاحب هذا الرأي أن بذور الكساد وضعت في عهد الرئيس ريجان ١٩٨١م وسياسته الخرقاء بتخفيض الضرائب. و أن النظام الرأسمالي هو نظام غير مستقر في جوهره، وأن التدخلات الحكومية تحمله على الاستقرار لفترة محدودة لكنها تزيد من عدم استقراره في الفترة الطويلة[2]. ويرى أن حصر الثروة وتركيزها له تأثيران خطيران خبيثان في الاقتصاد حيث يزيد من عدد المصارف التي لها ديون مشكوك فيها، ويزكي هوس المضاربة التي يعلق النظام المصرفي في شباكها في نهاية المطاف.

وعندما تنحصر الثروة في أيد قليلة تحدث ثلاث نتائج :

---

(١) مهاتير، محمد، «تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية»، هذه نسخة Google لعنوان:
http://www.alroeya-news.net/economy/5777-2010-05-08-20-53-54.html
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠م ١٦:٥٥:١٣

(٢) رافي باترا، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق»، نقله إلى العربية عفيف تلحوق، دار الأمراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠من ص١٤٩ إلى ص ١٦١.

أ ـ عدد كبير من الناس موجوداتهم لا تكفي احتياجاتهم وبالتالي يضطرون إلى الاقتراض للاستثمار والاستهلاك. (لاحظ أيضا دور الإسراف في الاستهلاك الذي لم يورده الكاتب).

ب ـ توسع الإقراض المصرفي غير المتين نتيجة إقراض أعداد كبيرة من الفقراء رغبة في تحقيق الأرباح (لاحظ الإفراط في إيجاد الائتمان بدون ارتباط باستثمار حقيقي، وإقراض استهلاكي ناجم عن عدم عدالة توزيع الدخل والثروة بالإضافة إلى الإسراف)، وكلما ازداد ذلك زاد عدد المصارف المعرضة للانهيار.

جـ ـ تزايد التوسع في أعمال المضاربات لأن الأغنياء الذين تركزت في أيديهم الثروة يكونون أكثر جرأة على المخاطرة، فهم وحدهم القادرون على هدر الأموال في توظيفات ذات مردود مرتفع تحيط به الشكوك، ويفاقم من ذلك ميل الأفراد العاديين إلى تقليدهم للولع الفطري بتقليد الأقوياء. (لاحظ هنا أيضا أن الأغنياء وحدهم هم أيضا القادرون على صناعة السوق وتحقيق المكاسب على حساب القطيع وبما لا يضيف غير أعباء الديون وكثرة المحرومين في الاقتصاد). وتؤدي هذه المضاربات إلى الانحراف عن التصرفات العادية والعقلانية والاتجاه صوب ما يمكن وصفه بالهوس أو بالفقاقيع، وكلمة هوس تشدد على انعدام العقلانية بينما تشير كلمة فقاقيع إلى الانفجار. (لاحظ هنا أن ما تفعله هذه المضاربات هي إقامة أبنية وهمية ضخمة تدور حول أصول حقيقية وتنفصل عنها، يكسب من خلالها صانعوا الأسواق على حساب خراب القطيع وازدياد فجوة الفقر ودون ما إضافة إلى واقع الاقتصاد الحقيقي) ومن الملاحظ المفيد أن التفاوت في الثروة بلغ ذروته في عام ١٩٢٩م وفي تلك الحقبة عينها فإن القروض المصرفية المستعملة في المضاربات بلغت هي الأخرى ذروتها وكان ذلك سببا جوهريا في تحول الركود إلى كساد[١]. (يمكن لذلك التعامل بالربا، والسلوك النفعي غير المنضبط، وغياب دور الدولة، والسلوك المصرفي النفعي الباحث عن تعظيم الأرباح دون ربط ذلك بالاقتصاد الحقيقي والمصلحة العامة، ومكن لذلك مرة أخرى التعامل بالفائدة التي تؤمن عائدا ثابتا غير متوقف على نتيجة النشاط).

(١) رافي باترا، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق»، نقله إلى العربية عفيف تلحوق، دار الأمراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، من ص٩٧ إلى ص ١٠٨.

ويؤدي الاعتماد العالمي المتبادل بين الأسواق، مقروناً بالسرعة الهائلة التي تتصف بها الاتصالات الإليكترونية الحديثة، إلى كساد عالمي شامل يكاد يتزامن مع الكساد في الدول الصناعية والتجارية الكبرى[1].

١٨- يعرض صاحب هذه الرؤية تحليلاً موسعاً للأزمة المالية العالمية، ويرى أن بداية الأزمة ترجع إلى أواخر التسعينيات من القرن العشرين فقد لوحظ أهمية الدين في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد التسعينيات، حيث ارتفعت الديون الشخصية منذ صيف ١٩٩٧م بنسبة ١ر١٥٩٪، وزادت نسبة الديون إلى الدخل القابل للتصرف معطية تحذيراً قوياً، وكذلك فقد كان اقتراض قطاع الأعمال مفرطاً. إنه التضخم المنخفض والإقراض السهل هو الذي أتاح للأفراد الانزلاق إلى ديون ضخمة، فمع انخفاض أسعار الفائدة خلال الركود فإن عبء الدين بدأ في التزايد بسرعة، وفي نهاية عام ٢٠٠٠م، فإن الإقراض العقاري كان قد استجاب لمحفزات السياسة الائتمانية. وعلى مدى العامين التاليين تسارع الإقراض العقاري بحدة بمعدل نمو سنوي وصل قمته في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣م، حيث بلغ ١٤ر٨٪[2].

ويرى صاحب هذا الرأي أن فقاعة الإسكان الأمريكية قادتها عدم رغبة المتنافسين في شراء قدر كاف من السلع الأمريكية. وهذا أوجد قصورا في الطلب أثر على نحو لا يمكن تجنبه في فقاعة الإسكان والتي كان المستثمرون الأجانب في تعطش لتمويلها. وفي الواقع فإن الارتفاع الحاد في أسعار المساكن كان نتيجة منطقية لاتجاه الشركات الغربية المتزايد لتخفيض تكلفة العمل عن طريق تحويل الوظائف إلى الخارج.

فالازدهار الصيني استُحث بدرجة معتبرة من خلال اتجاه الشركات الأمريكية والغربية صوب العمالة الرخيصة في الصين رغبة في تعظيم هوامش الأرباح (لاحظ تفضيل الأرباح على المصلحة العامة، وعدم تدخل الدولة تحت دعوى حرية التجارة). ولمدة أكثر من عقد كانت الصين حقلا مرغوبا من إدارات الشركات

(١) رافي باترا، «الكساد العظيم»، ص ٨ و٩.

(2) Turner, Graham, "The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalisation and the Worldwide Economic Crisis", First published, Pluto Press, London, UK, 2008pp.27-34.

الغربية لتوطين المشروعات لتوريد سلع رخيصة إلى الغرب. ولقد تسارعت الاستثمارات المباشرة في التدفق إلى الصين في أوائل التسعينيات. ففي ظل توقع قبول انضمام الصين في منظمة التجارة الدولية في عام ٢٠٠١م تدفق رأس المال إليها، ففي نهاية ٢٠٠٧م ارتفع العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى ٣ر٢٥٦ بليون دولار. ولم تكن الصين وحدها التي استفادت من فرص تصدير سلع رخيصة إلى الغرب بل استفادت المكسيك من ذلك أيضا حيث بلغت الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية فيها أكثر من ٢٥ بليون دولاراً، وبلغ العجز التجاري للولايات المتحدة مع المكسيك ٣ر٧٤ بليون دولاراً. وكان ذلك، في الحالتين، نتيجة مباشرة للتجارة الحرة. فقد أدت التجارة الحرة إلى فقد كثير من الفرص الوظيفية في الصناعة وتفاقم فقاعة الإسكان[1].

إن انهيارات الإسكان في الدول الغربية والتي تبدو مرعبة ليست ظاهرة منعزلة فهي ليست سوى الجانب المناظر لمشكلة أخرى تواجه الاقتصاد العالمي وهي فقاعات الائتمان عبر نطاق واسع من الدول النامية. وتبدأ المشكلة من رغبة الشركات الغربية في تخفيض تكلفة العمل، فقد أدى إعادة تخصيص الطاقة الإنتاجية إلى تدفق كبير ومستمر من رأس المال إلى الدول النامية. وخوفاً من أن تفقد، في خضم السباق العالمي، ميزة جذب الفرص الوظيفية فإن الأسواق الناشئة في هذه الدول تتهم أيضاً بوضع حوافز تجارية مدروسة تحفظ لها أسعاراً تنافسية لصرف عملاتها تبقي على أسعار عمالتها رخيصة. (لاحظ التلاعب بالعملات والاتجار بها)

وهذه الدول النامية لا تتنافس تماما مع الغرب الصناعي لكنها تتنافس مع بعضها البعض، حيث تعمل الشركات الغربية على التوطن في البلاد الأرخص تكلفة، ومثال لذلك تحول هذه الشركات إلى فيتنام وكمبوديا، الأرخص في أجور العمال، على حساب الصين الأقل رخصاً.

ولقد تصاحبت مع تحرير التمويل تكاملات تجارية متزايدة. فالدول النامية لم تكن قادرة على مقاومة الضغوط السياسية والاقتصادية للإصلاح المالي. وكذلك فإن

(1) Turner, Graham, pp.60-67.

التدفقات التجارية المتزايدة أدت إلى تآكل فاعلية القيود على حركة رأس المال (لاحظ وهن الضوابط). ونظرا لما يعزى إلى التجارة من توقع إيجادها لفرص وظيفية فإن الأسواق الناشئة اضطرت إلى تطوير أسواق لرأس المال. وهذا عجل من تزايد درامي في تدفقات رأس المال (لاحظ غياب الضوابط). وتميزت العولمة بمجرى واسع من التمويل السهل (لاحظ هنا عدم ارتباط التمويل بفرص حقيقية للاستثمار نتيجة التعامل بالفائدة، وربما أيضا نتيجة لعدم الاعتدال) يتجول في الأسواق الناشئة.

وترتب على محاولات الاحتفاظ بأسعار صرف العملات منخفضة، في ظل تدفق رأس المال المالي والعيني إلى هذه الدول، إيجاد فقاعات في قيمة الأصول سوف تنفجر (لاحظ المبالغة في تقييم الأصول الحقيقية وانفصال المالي عن الحقيقي وعلاقة ذلك بتوريق الديون) في مشهد مماثل لما حدث في الغرب. ويحاول كثيرون لعبة الاستغماية مع الغرب بتصنيع الاقتصاد بسرعة مجنونة، غير أن إيمانهم بالتجارة الحرة سيهتز عندما تنفجر فقاعاتهم الائتمانية (لاحظ المبالغة في التمويل بالديون من خلال التعامل بالفائدة ومجاوزة الاستطاعة والمبالغة في تقييم الأصول).

وتعتبر جنوب أفريقيا مثالاً لدولة حققت ازدهاراً مُوّل بموجات من رأس المال الأجنبي أتاحت لعجز ميزانها الجاري أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً. ومع ارتفاع أسعار السلع بحدة فقد حققت فائضا في هذا الميزان. ولكن في إطار فقاعة ائتمان عالمية فقد سجلت عجوزات في ميزانها الجاري. (لاحظ التمويل بالدين، والتغيرات غير الحقيقية، ومجاوزة الاستطاعة، ولاحظ مباراة التظالم في التلاعب بالعملات دوليا).

وهذه العجوزات في الموازين الجارية للعديد من الدول يمكن أن تسبب اختلالاً في الاقتصاد العالمي، ولكن المشكلة لم تقف عند هذا الحد. فهناك كثير من الدول تحقق فوائض في موازينها الجارية وتظهر فقاعات ائتمانية أكبر في السنوات الحديثة. وفي بعض الحالات فإن التدفقات المالية ضاعفت فائض الميزان الجاري دافعة الميزان العام لأعلى بسرعة كبيرة. بينما في دول أخرى كان صافي التدفقات المالية

الخارجة صغيراً ولكنه فشل في إلغاء فائض الميزان الجاري، تاركا الميزان العام موجبا . وكانت النتيجة النهائية زيادة غير عادية في الائتمان الداخلي في كثير من الدول[1] .

ولقد تأخرت البنوك المركزية في التعامل مع أزمة الإسكان ، فلم يلتفت بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى خطورة هذه الأزمة وإمكانية أن تدفع بالاقتصاد الأمريكي إلى الركود سوى في منتصف عام ٢٠٠٧م ، وحتى عندما أدرك البنك هذه الخطورة فإن تحركه كان بطيئا ومركزا على مشكلة إفلاس البنوك (وهي مجرد عرض للمرض) أكثر من تركيزه على لب المشكلة وهي انخفاض أسعار المساكن . فما فعله بنك الاحتياطي الفيدرالي هو تخفيض سعر الخصم ، وهو ما أفاد البنوك لكنه لم يقدم إلا القليل لمالكي المساكن الذين يتعرضون لأعباء ديون ثقيلة ، وملكيات تتناقص قيمتها . فقد كان البنك مقتنعاً آنذاك بأن أزمة الإسكان تمثل أزمة ثقة في البنوك وليست أزمة ثقة في الاقتصاد ، وذلك استناداً إلى ما قال من أن المعاملات الاقتصادية الحقيقية لا تزال جيدة نسبياً[2] .

وفي عام ٢٠٠٨م بعثت أكبر خمسة بنوك استثمار رئيسية إشارات تحذير عبر «وال استريت» . واستجاب البنك الفيدرالي : ببيع إجباري لـ «JP Morgan» ، وترافق مع ذلك خفض آخر للفائدة ٢٫٢٥٪ وحقن قدر أكبر من السيولة أدى إلى بعض الهدوء .غير أن سوق الإسكان استمر في الاتجاه التنازلي فقد كانت أسعار المساكن في سبيلها للانخفاض إلى ٢٥٪ في كل المدن الكبرى عام ٢٠٠٨م ، وفي انجلترا ، بدأت أسعار المنازل في الانخفاض أيضاً ، وأخذت أسعار الملكية تنخفض بدرجة أكبر وأسرع .

ويرى الكاتب أن تفريغ مثل هذه الفقاعات المفرطة لهذه الأصول لم يكن أمراً سهلاً . فقد دخلت المصرفية المركزية في أتون قتال خفضت فيه أسعار الفائدة حالاً ،

(1) Turner, Graham, "The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalisation and the Worldwide Economic Crisis", First published, Pluto Press, London, UK, 2008, pp.109-132.
(2) Turner, Graham, "The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalisation and the Worldwide Economic Crisis", First published, Pluto Press, London, UK, 2008, pp.85-86.

ولكن خفض أسعار الفائدة لم يؤثر لأن أسعار الملكية كانت تنخفض بسرعة وهذا أدى إلى تراكم الخسائر في البنوك والتي بلغت خلال سنة واحدة ما يقدر بـ ١٨١ بليون دولاراً. وبالتالي فإن البنوك فشلت في خفض أسعار القروض العقارية وهي تعمل على إعادة بناء ميزانياتها العمومية. والمقرضون رجعوا إلى بنوكهم. وهكذا فإن آلية الانتقال بين خفض أسعار الفائدة وبين سوق الإسكان لم تكن قوية نتيجة الحجم الكبير من الخسائر التي سببها الانهيار في سوق الإسكان.

ولقد ارتكب البنك الفيدرالي أخطاءً كثيرة من تلك التي ارتكبها بنك اليابان، وكلا البنكين تأخرا في تخفيض أسعار الفائدة إلى الوقت الذي بلغ فيه انهيار قيمة الملكية حد التوطن والترسخ. وعندما بدءا عملية التخفيض كانا جبانين في الشهور المبكرة الحاسمة. وعندما أصبح من الواضح أن تخفيض أسعار الإقراض في ذاتها لن تنجز المهمة التجأ البنكان إلى حقن نقدي لدعم البنوك[1].

(1) Turner, Graham,

المطلب الثاني
مقترحات لمعالجة الأزمة

تتعدد المقترحات في هذا الصدد قدمها المنظرون لأسباب الأزمة الذين عرضنا لرؤاهم في المطلب الأول من هذا المبحث، ونثبت، فيما يلي، جانباً من أهمها :

١ . إجراء حزمة من الإصلاحات تتضمن :

أ ـ إنشاء وتعزيز نظام سياسي مستقر.

ب ـ شفافية مالية، وسياسة اقتصادية كلية قوية.

جـ ـ إجراء تطويرات مؤسسية تكفل حماية حقوق الملكية وتطبيق جيد للتعاقد، وإقامة بنيات أساسية.

د ـ الإشراف والرقابة على الأنظمة التمويلية، وقابلية النظام التمويلي للمناقشة والمراجعة باستمرار[١].

٢ . اتخاذ مجموعة من الإجراءات تركز على :

أ ـ منع الفقاعات المستقبلية.

ب ـ إصلاح نظام البنك المركزي لتحقيق الرقابة والتوازن، وإزالة الاختلالات العالمية، وتصميم السياسات التي تعزز السيولة في إطار الكفاءة، ووضع حدود للمعاملات على فروق أسعار العملات، وعلى التسعير الخاطئ، وإبعاد البنوك التجارية عن التعاملات الخطرة[٢]. (لاحظ أن كل هذه المطالب هي في نهاية المطاف مستلزمات لتحقيق العدل).

٣ . يرى البعض أن البديل ليس مزيداً من النمط نفسه من الإشراف والرقابة أي مزيداً من دور للدولة أو تملكها للقطاع المصرفي بل المطلوب هو نمط تنظيمي أفضل، ويقدم صاحب هذا الرأي ما يراه جانباً هاماً من إصلاحات في النظام المالي جعلت منها هذه الأزمة ضرورة ملحة :

---

(1) Demirgüç-Kunt. Asli, "The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies", All About Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, WED, 2010-03-10 12:27s.

(2) Allen, Franklin "Reforming Global Finance: What is the G20 Missing?", All About Finance, World Bank ,WED, 2010 – 11 – 01.

أ ـ ضرورة إجراء إصلاحي إشرافي ورقابي.

ب ـ ضرورة تنمية الوعي المالي لدى المستهلكين، بمعنى تنمية مقدرتهم على اتخاذ قرارات تمويلية سليمة فذلك أمر حاسم لتطوير مالية شخصية قوية تسهم في تحقيق تخصيص كفء للموارد المالية وتحقيق الاستقرار المالي. ومن ثم فإن الوعي التمويلي الأكبر ينبغي أن يكون مكونا هاما في جهود زيادة الادخار ومعدلات الإقراض للفقراء وأغلب المستهلكين ذوي السلوك غير السديد .(لاحظ الدعوة إلى الاعتدال وعدالة التوزيع ودور المؤسسات التوزيعية).

جـ ـ ضرورة التنبؤ بالإفلاس، و أهمية تحديد ضوابط قرار الإفلاس. فقد بينت الأزمة نقاط ضعف جوهرية فيما يتعلق بالكيفية التي تقاس، وتنظم، بها المخاطر التمويلية، فينبغي أن يهتم صانعو السياسة بكفاءة أنظمة الإفلاس[1].

٤ . يرى البعض أن التغيير المنطقي المطلوب هو إيجاد حراس للتمويل يجعله في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، فحيث أن التجربة أثبتت أن سياسة السلطات المختصة أدت إلى عدم استقرار النظام المالي العالمي فإن المطلوب ليس إعادة صياغة السياسات بل المطلوب هو تغيير أساسي في نظام الضوابط، ويقترح الكاتب استحداث مؤسسة جديدة يسميها الحارس، معالمها كما يلي :

أ ـ سلطتها الوحيدة أن تطلب أية معلومات ضرورية لتقييم حالة الضوابط المالية، ومسئوليتها الوحيدة أن تقيّم وتعلق باستمرار على السياسات المالية، وتكون هذه المؤسسة مستقلة عن كل من السياسة والأسواق المالية، وأعضاء هذه المؤسسة ينبغي أن يعطوا صلاحيات قوية للحد من التأثيرات السياسية، ومن أجل تحصينهم من التأثيرات السوقية فإن هيئة القيادة في هذه المؤسسة ينبغي أن تمنع من تلقي أية أجور من القطاع المالي إلا بعد انتهاء خدماتهم بفترة طويلة جدا . (لاحظ الاهتمام بحراسة المصلحة العامة).

ب ـ وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة لن ترسم السياسات إلا أنها ستمد

(1) Demirgüç, Kunt. Asli , "Life After the Crisis: Where do we go from here?" All About Finance, World Bank, Thu, 2010-01-28 15:25.

الجهات المختصة بتقدير موضوعي ومستقل عن السياسات. فالحاجة ماسة إلى هذه المؤسسة لمراقبة تركيز السياسات على الشفافية والحوافز والمنافسة. كما أن لهذه المؤسسة تأثيراً هاماً مباشراً على من يمكن أن يبدأ النشاط ومن لا يستطيع، ومن يستطيع أن يدفع للتعليم ومن لا يستطيع، ومن يمكنه تحقيق انتعاش اقتصادي ومن لا يستطيع[1](لاحظ قوام الحياة وضرورة العدل فيه).

٥- ينبغي أن يتم التركيز على التنمية من خلال التمويل الأصغر، وتقديم بدائل للضمان، وتعبئة الموارد صغيرها وكبيرها، والارتباط الحقيقي بالمشروعات الإنمائية، والدور الاجتماعي[2].

٦- يرى أصحاب هذا الرأي أن العلاج والوقاية يكمنان في الاقتصاد السماوي الذي جعل من أصوله العامة حل المعاملات، ولم يحرم منها إلاّ ما استثني، وبالتالي فهو وسّع من هامش الحلال، ولكنه في الوقت ذاته حرَّم بعض المعاملات التي فيها ربا، أو ضرر، أو غرر، أو تغرير...، وعليه فإنه لا يوجد في الإسلام «سوق حرة». وهذا بخلاف النظام الرأسمالي الذي فتح السوق على مصراعيها، ورفع شعار «السوق الحرة»، وهاهم اليوم يعيشون أزمة خانقة بسبب هذه النظرية البائسة، ويطالبون علناً بضرورة إعادة صياغة نظامهم المالي؛ ليكون أكثر أمناً وعدلاً!. إن الاقتصاد الإسلامي يرتكز على «الاقتصاد المنظم» لا «الحر». وقد قدم الاقتصاد الإسلامي نسقاً شاملاً من ضوابط المعاملات، ومن أهمها:

أ- أن النقود رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها.

ب- أن التمويل يكون من خلال الصيغ الإسلامية، ومحل العقود التمويلية سلع وأصول وليس قروضاً بفائدة، وعائد التمويل نسبة من الربح وليس فائدة ثابتة محددة سلفاً.

---

(1) Levine, Ross "Thoughts on the Financial Crisis and Improving Financial Regulation", World Bank, Thu 29-4-2010, 12:57

(٢) خبراء «المعيار الأخلاقي.. الرهان المستقبلي للبنوك الإسلامية»
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م ٢١:٣٨:٠٠

ج ـ النهي عن بيع الدين بالدين حيث يعد الدين نقوداً وهي لا تباع إلا نقداً بنقد يداً بيد ، فلا تباع مؤجلة.

د ـ النهي عن بيع ما لا يملك.

ه ـ عدم خلق الائتمان.

و ـ الامتناع عن التعامل بالسندات محددة العائد والتعامل، بدلا من ذلك، بصكوك الاستثمار.

ز ـ قصر عملية التوريق على الأصول العينية، وأما الحقوق المالية فيمكن توريقها فقط عند الإنشاء ولا يجوز أن تتداول.

ح ـ منع أساليب المضاربة على فروق الأسعار، ومنع المشتقات والشراء بالهامش.

ط ـ وجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية في إطار الحرية المنضبطة.

ي ـ جعل الاقتصاد أخلاقياً.

ك ـ تحرير المعاملات من قيود الدولار الأمريكي واستخدام سلة عملات مختلفة لتوزيع المخاطر[1].

٧ـ ينحى أصحاب هذا الرأي، أيضا، منحى ذا صبغة إسلامية، ويقدمون باقة من التوصيات التي يرونها ضرورة لمعالجة الأزمة المالية العالمية، والوقاية من الأزمات:

أ ـ ضرورة رعاية مقاصد الشريعة الإسلامية التي وضعت لمصلحة الناس.

ب ـ القضاء على جذور الفساد عالميا باعتبار الفساد استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، ويدخل ضمن ذلك العمل على منع قيام الموظفين

(١) «أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي»، صحيفة «التجارية»، أسبوعية اقتصادية متخصصة، العدد ٩٦، ٢٥/٣/٢٠٠٩م،
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.altijaria.net/altijaria.php?id=3671. وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠م ١٤:٤٠:٠٧

العموميين بالمساعدة على نهب أموال البنوك والهروب بها لقاء رشا تدفع لهم.

ج - ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية والتدقيق للحكومات لكشف التلاعب بالأموال وأماكن الخلل في طريقة المعاملات التي تتم بين الأفراد .

د - توقي الحروب ومعالجة أسبابها .

ه - الابتعاد عن التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

و - تفعيل وسائل الإعلام، وتوظيفها توظيفا سليما يسهم في القضاء على الفساد ونزع فتيل الحروب.

ز - الابتعاد عن الاستثمار في الدول التي لا تقدر الأعراف الإنسانية ولا تعرف إلا مصلحتها الخاصة.

ح - العمل الجاد لتفعيل المصلحة العامة.

ط - عدم التعامل بالفائدة، وتوطين الاستثمار بقدر الإمكان.

ي - إتاحة التمويل للأفراد من خلال المشاركات، وليس من خلال الديون.

ك - النزاهة في اختيار القيادات باختيار القوي الأمين.

ل - تفعيل الزكاة.

م - تفعيل نظام التعاونيات.

ن - تشجيع الإنفاق الطوعي.

س - اعتماد التخطيط في الفعاليات الاقتصادية[1].

٨- يركز أصحاب هذا الرأي على أهمية الحوكمة ودور الدولة في الاقتصاد في الوقاية والعلاج للأزمات المالية، فيركزون على:

أ - أهمية مفهوم الحوكمة وتزايد أهمية هذا المفهوم خلال العقدين

(١) السعدي، إبراهيم بن حبيب الكروان، «قراءة في الأزمة المالية المعاصرة»، من ص٢٩١ إلى ص ٣٨٩.

الأخيرين نتيجة التحول الضخم إلى اقتصاديات السوق المنفتح غير المنضبط، إضافة إلى ذلك حجم الأموال الكبير الذي بات ينتقل بين الدول بسرعة كبيرة ومن دون ضوابط أحيانا، ً وتزايد انتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال والشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت موجودة في كل مكان.

ب ـ أن دور الدولة بات أكبر بعد الخصخصة لبروز دور رقابي مهم للدولة متمثل في التأكد من تطبيق آلية السوق وفق أسس صحيحة. فنظرية اليد الخفية لم تعد لها وجود مع انهيار مدرسة ميلتون فريدمان الاقتصادية.

جـ ـ أن المستثمرين العرب تعلموا درساً رئيسياً وهو أنه يجب البحث عن استثمارات آمنة في المنطقة العربية بدلاً من توجيه الاستثمارات للخارج، لا سيما للولايات المتحدة. حيث كانت دول الخليج العربي من اكبر المتضررين بعد الولايات المتحدة بتأثيرات الأزمة المالية العالمية، وقدرت خسائرها بحوالي ٢ تريليون دولار أمريكي.

د ـ أن من ابرز الإيجابيات التي أفرزتها الأزمة أنه أصبح هناك تشديد أكبر على عمل المؤسسات المصرفية من حيث عمليات الإقراض وإدارة المحافظ المالية وتقييم الفرص الاستثمارية وغيرها، وأن ذلك انعكس على المواطنين بحيث أصبح غالبيتهم أكثر حكمة وحذرا في خوض العمليات الاستثمارية[1].

٩ـ يرى أصحاب هذا الرأي ضرورة اتخاذ السياسات اللازمة للحد من الاستهلاك وتحقيق زيادة في معدلات الادخار لسداد الديون للوصول بالديون الإجمالية إلى حدود آمنة، مع اتخاذ ما يلزم لتلافي النتائج الانكماشية لهذه السياسات على الناتج والتوظف[2].

(١) الحلايقة: «الأزمة المالية العالمية اكبر اعتداء على مفهوم الحاكمية»، الوزني: «الأردن لم يتأثر بالأزمة ولكنه مارس سياسة الهلع التي أدت لسياسات مالية غير حكيمة»، صحيفة العرب اليوم، تصدر في عمان، الأردن، عدد ٤٨٦١ الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٣١هـ ـ الموافق ٢٥ تشرين أول ٢٠١٠م.

(٢) إبراهيم، مكارم، إعداد وترجمة، «أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية»، الجمعة، ٠٨ أكتوبر ٢٠١٠م هذه هي نسخة Google لعنوان
http://www.iraqi.dk/news/index.php?option=com_content&task=view&id=17785&Itemid=421.
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠م ٠٧:٣٤:٥٠ .

١٠- يقدم الدكتور مهاتير محمد توصيات للإصلاح ذات توجه إسلامي، من أهمها:

أ - عدم ترك الدولة الأسواق لهؤلاء الذين لا يهمهم سوى جني الأرباح دون رفاهية المجتمع وذلك بسن التشريعات والقوانين والآليات التي تتعلق بكل من السياستين النقدية والمالية.

ب - إعادة النظر في تشريعات التجارة العالمية الحرة والتشريعات المالية والنقدية على نحو يحقق العدالة في التعاملات الدولية.

جـ- العمل على تحقيق شفافية الأنظمة والمؤسسات والأسواق المالية.

د - ضرورة أن تولي الحكومات الوطنية اهتماما خاصا بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمهم لتحقيق عدالة توزيع الاستثمارات وإيجاد فرص عمل وزيادة الناتج المحلي والرفاه[1].

١١- يرى صاحب هذا الرأي أن المطلوب إصلاحات أساسية جذرية تعالج الأسباب لا الأعراض فإذا ما كانت الدورة الطبيعية للاقتصاد الرأسمالي غير مستقرة فليس بإمكان أي قوة خارجية فرض الاستقرار لمدة طويلة بل إن كبت الدورة الطبيعية غير المستقرة يولد رد فعل أضخم ويعمق عدم الاستقرار، فالإصلاحات السطحية تحد من التقلبات على المدى القصير ولكن التقلبات الطويلة المدى تزداد وتنمو. ولكن يمكن تخفيض حجم التقلبات لمدة طويلة، فقط، بمساعدة الإصلاحات الجذرية، وأما الإصلاحات العلاجية فإنها تعطي فسحة حتى إجراء الإصلاحات الجوهرية. ومن أهم هذه الإصلاحات العلاجية:

أ - التخفيف من التفاوت في الدخول والثروات ففي عام ١٩٨٣م كان واحد في المائة من الأمريكيين يملكون أكثر من ثلث مجموع ثروة الولايات المتحدة بكاملها. وخلال سنوات الثمانينيات تزايدت التباينات في توزيع الثروات في جميع أقطار

(١) محاضير، محمد، «تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية»، هذه نسخة Google لعنوان:
http://www.alroeya-news.net/economy/5777-2010-05-08-20-53-54.html
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠م ١٦:٥٥:١٣

العالم تزايداً كبيراً مما جعل أسعار الأسهم ترتفع باستمرار وتزداد سلامة النظام المصرفي في العالم تعرضا للخطر (لاحظ ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة للمضاربات، التي من أسبابها التفاوت في توزيع الدخول والثروات، والفائدة، والرغبة غير المنضبطة في تعظيم الربح، وعدم تدخل الدولة، وانخراط النظام المصرفي في إيجاد للائتمان وإقراض محفوف بالمخاطر، وتزايد المديونيات).

ب ـ التخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة. ويتم ذلك عن طريق فرض ضريبة اتحادية على الممتلكات على نحو يحمل الأثرياء ثلث أعباء الإنفاق العام الاتحادي على الدفاع ومكافحة الجريمة، على الأقل، باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين من هذا الإنفاق في حماية الحرية وحماية الملكية، والعمل كذلك على مكافحة التهرب الضريبي.

جـ ـ يجب إعفاء الممتلكات اللازمة للحاجات اليومية كمنزل السكنى والسيارة والأغراض الشخصية. وهذه الضريبة تسهم في تخفيض حدة التفاوت في الثروات والدخول. (لاحظ إعفاء الحاجات الأصلية للمكلف بالزكاة في الإسلام، ولاحظ ضرورة توفر النصاب كشرط من شروط وجوب الزكاة في الأموال).

د ـ تبريد النشوة التي تسكر الأسواق المالية. فإذا كنت لا ترغب في أن تصاب بالصداع في صباح اليوم التالي عليك ألا تسكر في الليلة السابقة. ويتم ذلك بإصدار تشريعات تُحد من حرية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في إصدار القروض سيما لشراء شركات أخرى فتضيف إلى تركيز الثروة وتفاقم المديونية. فكل أزمة كساد سبقتها فقاعة من المضاربات في سوق الموجودات، وللحد من المضاربة لابد من زيادة المتطلبات الهامشية في أسواق المشتقات والأسواق المستقبلية إلى ٥٠٪. وتشكيل الحكومة لجنة لمعالجة آفة المضاربة.

هـ ـ المطلوب نظام سوق حرة من نمط جديد له ضوابط وليس سوقا فوضوية، ومن أهم سمات هذه السوق:

- تدخل الحكومة في حده الأدنى لتفسح المجال للقطاع الخاص ولتفادي البيروقراطية ولتحقيق الكفاءة.

- حكومة جل همها حماية مصالح المحرومين.
- المحافظة على التنافسية، بالحد من تركيز الثروات، فلا تقوم الاحتكارات عن طريق شراء الشركات الصغيرة. والملاحظ أن انعدام المنافسة وتركز الثروة في أيد قليلة قد تحركا معا عبر التاريخ.
- يبين التاريخ أن الاقتصاديات القائمة على حرية نسبية في الأسواق تتمتع على المدى الطويل بدرجة عالية من النمو والكفاءة والازدهار، ولكنها هي عينها التي مرت بالأزمات، ولا يمكن إزالة هذا الميل الأصيل إلى الوقوع في الأزمات إلا بتخفيض التباين في توزيع الثروات وبخلق نظام تكون المساواة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد. (لاحظ إرهاصات النظام الاقتصادي لدى الكاتب)، ولا تكون في هذا الاقتصاد حاجة لتعويضات بطالة وطوابع مواد غذائية ومساعدات طبية وغيرها من المساعدات.
- في حالات الركود لا يستغنى عن خدمات أي عامل ولكن تخفض ساعات العمل بحيث يتحمل الجميع عبء انخفاض مستوى النشاط.
- يشارك الجميع في ثمرات الازدهار، وعندما تكون التباينات في توزيع الثروة ضئيلة يزول داء المضاربات وتزول بالتالي أزمات الكساد العظيمة[1].

١٢ـ يرى البعض أن الحقن النقدي وحده لن يعمل. لأن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت في مصيدة سيولة كينزية. فعندما تنكسر آلية الائتمان (أي الصلة بين انخفاض سعر الفائدة والاقتصاد) فإن الحقن النقدي لن يكون كافياً. فعلى وجه التأكيد فإن استيعاب الطلب على النقود للزيادات في العرض النقدي، مع خوف البنوك من إقراض بعضها البعض فاقم الأزمة المالية التي واجهت الغرب عام ٢٠٠٨م.

ولكن ليس هذا جوهر المشكلة. إنها مشكلة أسعار الإسكان المتداعية. وأن سوق الإسكان يمكن أن يبنى فقط عن طريق خفض تكلفة الاقتراض. فإذا فشلت

(١) رافي باترا، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق»، نقله إلى العربية عفيف تلحوق، دار الأمراء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص ٨١٤٩ و١٦٠.

السلطات في هذا الشأن فإن ملايين من الملكيات سيحبسها الرهن. وستتوطن أزمة المشردين بلا مأوى وستنشأ مدن من الخيام.

ومن ثم فينبغي على الحكومات أن تتدخل لمعالجة الانهيار بأن تسحب الملكيات التي يحبسها الرهن إلى كيان عام وتؤجرها لهم. وهكذا فإن الدولة ستصبح مالكاً رئيسياً. (لاحظ هنا الاضطرار، مؤخرا، إلى دور فعال للدولة، على خلاف مقتضيات الفلسفة الفردية النفعية، وذلك بدلا من تفعيل هذا الدور منذ البداية).

المبحث الثاني
نظرة أخرى لأسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة والوقاية منها

في هذا المبحث يقدم الباحث رؤيته فيما يتعلق بأسباب الأزمة العالمية الراهنة، ويحاول أن يردّ هذه الأسباب إلى مسبباتها الأولية، كما يقدم رؤية يمكن حال تفعيلها أن تقي من مثل هذه الأزمات، التي هي من فعل الإنسان وسلوكه غير المنضبط بضوابط العدل.

وفي عرضنا لأسباب الأزمة سنركز التحليل على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الذي بدأت منه الأزمة، وباعتبارها الدولة العظمي التي تقود العولمة، والتي يؤثر ما يحدث فيها على باقي أرجاء الاقتصاد العالمي

المطلب الأول
أسباب الأزمة

يمكن لنا مما عرضناه في المبحث الأول أن نقسم أسباب الأزمة إلى مجموعة من المراتب التنازلية وصولا إلى مرتبة الأسباب الأولية التي منها ينبغي أن تبدأ الوقاية ويكون العلاج. وفي رأينا فإنه يمكن تحديد هذه الأسباب بحسب مرتبتها كما يلي:

الأسباب الظاهرية:

١. فقاعة في أسعار الأصول الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت إلى دول غربية واليابان، ثم تداعت حلقاتها في دول العالم.

٢. تراكم المديونية الداخلية، واختلال في النظام المالي العالمي في شكل مديونيات خارجية رهيبة في بعض الدول وفوائض مالية ضخمة في دول أخرى.

٣. انخفاض الطلب الإجمالي بعد انفجار فقاعة الائتمان.

٤. تدني الثقة في الوسط المالي والاقتصادي.

الأسباب المباشرة:

١. ضعف أنظمة الرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية.

٢ . الفشل في إدارة النظام المالي داخليا وعالميا .

٣ . التوسع غير المنضبط في الاقتصاد المالي .

٤ . السياسات المالية غير الجيدة .

٥ . التوسع المفرط في إيجاد الائتمان .

٦ . تعاطي البنوك لدرجة عالية من المخاطر .

٧ . القرارات الاستهلاكية غير الرشيدة للأسر .

٨ . تأخر البنوك المركزية في اتخاذ السياسات اللازمة لمنع الأزمة ومعالجتها .

٩ . الاحتكار المحلي والدولي .

١٠ . حركات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية في إطار المضاربات .

١١ . هيمنة الدولار .

١٢ . التوسع في الإنفاق العام نتيجة للحروب والفساد ، والتوسع في تقديم السلع والخدمات .

الأسباب غير المباشرة:

١ . التعامل بالفائدة .

٢ . التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات .

٣ . انخفاض الوعي لدى المستهلكين ، وعدم الاعتدال .

٤ . الإسراف في الإنفاق العام على خلاف ما تقول به الفلسفة الفردية ، فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد .

٥ . آلية عمل الاقتصاد في ظل هيمنة هدف تعظيم الأرباح ، مع عدم رعاية المصلحة العامة .

٦ . المضاربات على فروق الأسعار ، والتوسع في التعامل بالمشتقات والمستقبليات .

٧. الابتعاد عن العمل الإنساني والضمان كأسباب وحيدة للكسب الرشيد العادل.

٨. التلاعب بقيمة العملات والاتجار فيها.

٩. عولمة الأسواق، والتشريعات التي تضر بالدول الفقيرة.

الأسباب الجذرية:

في رأينا أن الأسباب الجذرية، التي تتفرع عنها الأسباب الأخرى، تكمن في فلسفة وخصائص النظام الرأسمالي، وما آلت إليه بعض خصائصه في الواقع:

١. الفلسفة الفردية والنفعية، وما يترتب عليهما من ترك النشاط الاقتصادي حكراً على كيانات معظمة للأرباح، والحد من تدخل الدولة، وغياب الضوابط سيما في النسخة الأحدث من النظام الرأسمالي العالمي (العولمة).

٢. ليست الدولة المتدخلة هي سبب تراكم العجز الأمريكي ولكنه التدخل غير الرشيد، الذي يتقاعس عن ضبط الإيقاع الاقتصادي، والذي يجاوز الاستطاعة وينفق على أوجه إسراف، ويضطر إلى التوسع الكبير في الإنفاق الاجتماعي ليعالج جانباً من خلل جسيم في توزيع الدخل والثروة.

٣. تعطل وإرباك عمل اليد الخفية (آلية نظام الأسعار) في إحداث نتائج اجتماعية جيدة نتيجة لتعطل المنافسة، والتفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات.

٤. هذه الفلسفة ترتب عليها في واقع النظام الرأسمالي مظالم كثيرة لا تفتأ تسفر عن الأزمات.

إن ذلك كله يؤول بطريقة أو بأخرى إلى انعدام العدل، فديون المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية، سيما الفقراء، ترجع فيما ترجع إلى تركز الثروات وعدم مقدرة الفقراء على الوفاء باحتياجاتهم من دخولهم سيما في ظل مجاوزة الاعتدال وأثر المحاكاة في مجتمع وصل إلى مستويات استهلاكية غير مسبوقة. وقد ساعد على تغذية هذه الديون ترك العنان للرغبة النهمة في تحقيق الأرباح من قبل مؤسسات الإقراض وقبول هذه المؤسسات تعاطي مخاطر مرتفعة، وآلية الفائدة التي

لا تربط التمويل بالفرص الحقيقية في الاقتصاد ، وغياب تفعيل ضوابط تلتزم بها المؤسسات المالية وتراقبها أجهزة الدولة.

وكذلك فإن الدولة يوجه دفتها نخب الأغنياء الذين تحركهم الفردية والنفعية بلا رعاية للمصلحة العامة تاركين هذه المهمة لمخدر يسمى اليد الخفية، ويمارسون الفساد ، وأدى ذلك إلى تفاقم سوء توزيع الثروات ودفع بالدولة إلى حروب ظالمة. وأدى الأمران ، مع عوامل أخرى، إلى انفلات الإنفاق العام الاجتماعي والعسكري، وانتهى بالدولة إلى الاستدانة المفرطة.

والقطاع الخاص الاستثماري الذي تحركه الفردية والنفعية، أسرف في أساليب تعظيم الأرباح وابتكر أساليب تبتعد بالاقتصاد عن مقدراته الحقيقية، وابتعد عن أساليب الكسب العادلة التي تجد مبررها فيما تضيفه من قيمة للاقتصاد الحقيقي، وعمل باستمرار على تغذية الاستهلاك المحروم والمسرف، والاستثمار المالي المنفصل عن الأصول العينية ذات الصلة الوثيقة بالوفاء بالحاجات، وغذى وتغذى بالاستدانة وجعلها المكون الرئيسي في هيكل التمويل وابتعد كثيرا عن الالتزام في الإنفاق بحدود الاستطاعة الحقيقية وهي من العدل في الإنفاق، ووأد المنافسة (التي تسهم في تحديد القيم العادلة)، وأساء توجيه الحافز الفردي، وهما جناحان رئيسان لما تحقق من تقدم اقتصادي في ظل النظام الرأسمالي. وفي ظل حرية التجارة، وتحت وطأة الرغبة المحمومة في جني مزيد من الأرباح وطّن رجال الصناعة مشروعاتهم في دول ذات أجور أرخص مثل الصين والمكسيك لتخفيض تكلفة العمل، وعززت الدولة توجهاتهم هذه دون أخذ للاعتبار نتائج ذلك على زيادة مستويات البطالة، وضم أعداد جديدة للمتعطلين، وتخفيض للطلب الكلي، وعجز مزيد من الناس عن الوفاء باحتياجاتهم، وازدياد الطلب على الائتمان الاستهلاكي، الذي يسرته مؤسسات الإقراض رغبة في مزيد من الأرباح، رغم ما يكتنفه من مخاطر وما يصاحبه من خلق للائتمان لا يقابله سلع وخدمات.

واشترت دول كثيرة، خوفا وطمعا، سندات ديون هذا الاقتصاد ، ومولوا هذا الإسراف الأمريكي الذي يجاوز طاقة الاقتصاد ، كما ربط كثير من الدول عملاتها

بالدولار الأمريكي. وانتشرت قيم هذا الاقتصاد، وخاصة التمويل غير الرشيد بالاستدانة والاستهلاك بالدين، والمضاربات، والتعامل بالمؤشرات والمستقبليات، وتم هذا الانتشار من خلال آليات العولمة، وعلى رأسها التحرير غير المنضبط للخدمات المالية والأسواق المالية.

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على ما تقدم انتفاخ الاقتصاد المالي، وزيادة مفرطة في عرض الدولار تجاوزت كثيرا معدلات السيولة العامة المطلوبة لتمويل النمو في الاقتصاد الحقيقي في إطار من الاستقرار.

وعندما انهار الوثن المالي الأجوف في الولايات المتحدة الأمريكية وانفجر الانتفاخ المالي بعد توقف المدينين عن سداد ديونهم، وعادت إلى الأصول العينية قيمها الحقيقية، دفع الثمن الخائفون والطامعون ممن تركوا توطين الاستثمارات في أوطانهم وتعاطوا ديون الاقتصاد الأمريكي، وكذلك من ربطوا عملاتهم بالدولار الأمريكي، وشاركتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأغنياء أمريكا بنصيب غير يسير في دفع الثمن، وبدت عورات الفقراء بلا غطاء، عورات تعكس انعدام العدالة في توزيع الثروات والدخول، وتعكس الإسراف ومجاوزة الاعتدال.

هكذا فإن الدول الأخرى شاركت في دفع فاتورة الإسراف الأمريكي على المستويين الحكومي والشعبي، وفاتورة انفلات هذا الاقتصاد من الضوابط وتحليقه لا بل قل وترديه في سفوح الوهم المالي، وفاتورة التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول في هذا الاقتصاد واقتصادات أخرى كثيرة في العالم.

إن الأمر ببساطة، فيما يتعلق بأزمة الائتمان العقاري، أحد أهم الأسباب الظاهرية للأزمة المالية العالمية المعاصرة، هو: مدينون مغبون حقهم من الثروات والدخول، وربما مسرفون، يعيشون بالدين ويجاوزون الاستطاعة، ودائنون شرهون طامعون، يقرضون بفوائد باهظة متحركة قابلة للزيادة بحسب تحرك أسعار الفائدة وغير قابلة للاستجابة لانخفاضها، ويورّقون الديون مرات عديدة، ويرهنون، ويؤمّنون ويعيدون التأمين على الديون، ويمارسون مضاربات على فروق الأسعار وتعاملات من قبيل الميسر. وآلية للفائدة الثابتة (الربا) يسرت من هذه التعاملات

في ظل فردية جامحة ودولة لا تمارس دوراً مطلوباً لضبط الاقتصاد . وكل هذه الحلقات وغيرها صاحبها إيجاد للائتمان، ومكاسب بغير ما إضافة للاقتصاد الحقيقي، ومساس بعدالة أداة قياس القيم (الدولار). وكان لا بد بعد حين طال أم قصر أن يتوقف المدينون الفقراء والمسرفون عن السداد، وعندما حان الحين وأزفت الآزفة، توقف المدينون عن السداد، وتداعت الحلقات.

إن غياب دور الدولة في ضبط الاقتصاد، وغياب ضوابط السلوك للدولة والمجتمع، على نحو يحقق التعامل الرشيد مع الأموال التي هي قيام الحياة، وغياب المؤسسات التي تؤمن تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة بعضها البعض، وبين هذه المصالح والمصلحة العامة، وكذا تركيز الثروات، كل ذلك ثمار منطقية للفلسفة الفردية النفعية التي ترى الفرد كائنا ضالته اللذة والمنفعة، والتي تعتبر الفرد مصدر القيم والأحكام، وتولى ثقة مطلقة للعقل البشري في المقدرة على تحديد ما ينفعه، والمقدرة على تحقيق نهايات قصوى لمنفعته في الأحوال المختلفة إن هو تركت له الحرية في العمل والتملك والاستثمار دونما تدخل من الدولة إلا في الإطار الذي يلزم لتهيئة الإطار المناسب لإطلاق وتأمين هذه الحريات[1].

وقد تختلف الأسباب الظاهرة والمباشرة، بل وغير المباشرة، للأزمات في الاقتصاد الرأسمالي من أزمة إلى أخرى غير أن جذورها واحدة تكمن في فلسفة النظام الرأسمالي وما يطرأ على هذا النظام في الواقع بما يبتعد به حتى عما يمكن أن يكون من مزاياه. وهذه الجذور ما بقيت ستفرخ بين حين وآخر مسببات للأزمات قد تختلف، من أزمة إلى أخرى، لكنها كما نكرر لها المصدر المشترك نفسه. إن المشكلة في نهاية المطاف هي مشكلة سلوك دولة ومجتمع بغير ضوابط تحقق العدل والكفاءة، ولذلك فليس من المستغرب فيما سبق لنا تناوله من مقترحات أن يطالب بعض المفكرين من أبناء النظام الرأسمالي بإجراء الإصلاحات اللازمة دون الالتفات للبعد الأيديولوجي لهذا النظام.

(١) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، «الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظرية»، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١م، ص ١٣- ١٥.

المطلب الثاني
الوقايـــة والـعـلاج

إن الوقاية والعلاج كلاهما، في رأينا، يكمن في تفعيل مؤسسات العدل، وضوابط السلوك في الاقتصاد الإسلامي، التي هي لازمة لتحقيق العدل بالحق[1]. وإن ما يقترحه بعض المفكرين في الاقتصاد التقليدي من ضرورة إصلاح للنظام المالي، وتفعيل لدور الدولة وللضوابط، وما يتحدثون عنه من ضرورة ترشيد القرارات الاستهلاكية، وتحجيم الاستهلاك، وضرورة العدالة في توزيع الثروة، كوسيلة للنجاة من الأزمات هو، في رأينا، إرهاصات تحوم حول قسمات أساسية للاقتصاد الإسلامي دون بلوغ هذه القسمات اللهم بالتحول من اقتصاد الفردية والنفعية إلى اقتصاد الوسطية الإسلامية.

وفي رأينا، فإن كافة قسمات الاقتصاد الإسلامي تتمحور حول إقامة العدل بالحق الذي يعطي كل ذي حق حقه كما بينته الشريعة الإسلامية والذي نستمد مصطلحه من القرآن الكريم، وهذا العدل هو هدف للكفاءة الاقتصادية ومتغير عضوي في مفهومها في هذا الاقتصاد، ويمكن تحقيقه من خلال إعمال الضوابط الإسلامية للسلوك الفردي والمؤسسي والمجتمعي، وتفعيل المؤسسات الإسلامية ذات العلاقة بالاقتصاد[2].

إن العدل من شأنه أن يعزز قيمة العمل المنتج وارتياد مخاطره وذلك لأنه يسد أبواب الكسب بغير العمل المنتج وارتياد المخاطر التي قد تصاحبه، ويوفر الفرص المتكافئة لاكتساب الدخل وعدالة التمويل ويؤمن نصيباً عادلاً من فرص العمل للفقراء، مما يزيد من إسهامهم في تحقيق الناتج الكلي والمشاركة في ثماره، ويعزز لديهم الحافز على العمل والمشاركة في عملية التنمية وعدم تعويقها، كما يعزز مقدرتهم على الوفاء بحاجاتهم من كسبهم وليس من الديون. كما أن العدل بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة سيخفض من هجرة الفرص الوظيفية التي نتجت

(١) أبو الفتوح، من ص ١٣ ـ٦١ و ص ١٠١ ـ ١٥٥.
(٢) راجع: أبو الفتوح، «الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظرية»، للاطلاع على عرض كامل لذلك.

عن بحث الشركات عن تركيم الأرباح بغض النظر عن المصلحة العامة، فإذا ما أضيف إلى ذلك ما يقتضيه العدل من اعتدال، فإن هذه المترتبات على إعمال العدل من شأنها أن يفي الناس بحاجاتهم من دخولهم، ويسد باب الاستدانة المفرطة من جانب الأفراد. وأما بالنسبة للدولة فسيُحطُّ عن كاهلها جانب كبير من الإنفاق الاجتماعي، وهذا بالإضافة إلى ما سيترتب على توخي العدل، أيضا، من الحط عن كاهل الدولة جانبا كبيرا من الإنفاق العسكري نتيجة لتوقي الحروب الظالمة، وتحميل الأغنياء بأعباء الحروب العادلة، كما سيحط عن كاهلها عبء الإنفاق العام الذي يلتهمه الفساد الذي هو عين الظلم.

إن عدالة الوفاء بالحاجات المعتدلة للناس كل الناس، من خلال تفعيل عدالة توزيع الدخول والثروات التي تبدأ من عدالة توزيع الثروات وتنتهي بمؤسسات إعادة التوزيع تؤمّن الاقتصاد من وجود خلل في التوزيع يمكن أن يترتب عليه خلل في هيكل الطلب الكلي يحدث نقصا في الطلب الاستهلاكي عن العرض من السلع الاستهلاكية. وحيث أن الطلب على السلع الاستثمارية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، فإن الطلب الكلي سينخفض، ويدفع بالاقتصاد إلى الركود.

إن من أهم أوجه العدالة عدالة الأسواق، والتي يمكن أن تتأتى بإعمال الضوابط التي من شأنها ارتباط التعاملات بالاقتصاد الحقيقي، والتحديد الدقيق العادل للقيم. واتخاذ موقف من التمويل بالدين بحيث لا يتخطى الاستطاعة الفعلية إلا لضرورة وبحيث لا ينفصل التمويل عن الاقتصاد الحقيقي، وأن يقتصر الكسب على العمل الإنساني المرتبط بالاقتصاد الحقيقي الأمر الذي يتطلب، فيما يتطلب، تفعيل مجموعة من الضوابط الإسلامية في المعاملات، على رأسها استبعاد التعامل بالفوائد الربوية وإحلال آليات المشاركة محلها، ومنع كافة صور التعاملات التي تبتعد بالكسب عن مصادره وثيقة الصلة بالاقتصاد الحقيقي، وعن الأسباب العادلة لاستحقاقه. فيمنع الكسب بالمقامرة والرهان، ويمنع بيع الدين بالدين وبيع غير الموجود لدي البائع، وربح مالا يضمن، وتخليص التعاملات من شوائب الاحتكار والغش والغرر والرشا والفساد وكل ما من شأنه الإخلال بتحديد القيمة العادلة في

التعاملات. وكل هذه الضوابط جماعها تحقيق العدل في التعاملات بقصر الكسب على الأسباب العادلة، التي هي في الوقت ذاته الأسباب المحققة لكفاءة استخدام الموارد بتعظيم المنافع الإجمالية منها. والعدالة في ضوابط التعاملات إذ تستبعد التعامل بالفائدة وما تيسره من تعامل بالمضاربات والمشتقات والمستقبليات، تغلق بذلك بابا كبيرا للطلب المتقلب على النقود وتساعد في ضبط السيولة العامة في الاقتصاد. كما أن إحلال آليات المشاركة محل آليات الفائدة من شأنه توزيع المخاطر بين طرفي التعامل وهذا من شأنه، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، رفع الكفاءة الحدية للاستثمار. وأخيرا، وليس آخرا، فإن إعمال هذه الضوابط يقي من تظالم فرقاء التعامل ويجعل كل كسب في الاقتصاد يقابله إضافة حقيقية لهذا الاقتصاد وهو المعول عليه في التنمية والوفاء بالحاجات، ويحول دون وجود فقاعات في أسعار الأصول الحقيقية ويسد مصدراً هاماً من مصادر الأزمات، ويساهم في الحفاظ على قيمة الوحدة النقدية، ويقي من تقلباتها، لتظل مقياسا أمينا وعادلا للقيم، ويسهم في الوقاية من تركز الثروات.

إن عدالة النظام المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي، تبدأ من تحديد أهدافه في إطار العدل بالحق وخدمة مقصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الأموال، بحيث يصبح النظام المصرفي مشاركاً قوياً في صنع النمو والاستقرار. فيراعي مصالح ثلاثة أصحاب حقوق عليها وهم مالكوها ومستخدموها والمجتمع، ويضبط تعاملاته بالضوابط الشرعية الإسلامية، ويعمل على تعبئة الأموال بما في ذلك تشجيع المدخرات الصغيرة، وتيسير أوعيتها، ويتلقى الأموال ويستخدمها بأساليب تحقق العدل والكفاءة، وعلى رأسها المشاركات والمقارضات، والتي من شأنها الدفع بتخصيص الأموال على أساس الجدوى الاقتصادية وليس على أساس الجدارة الائتمانية، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي والإبقاء عليه في خدمة هذا الاقتصاد. كما يعمل النظام المصرفي على رعاية الأولويات الاجتماعية في تخصيص التمويل، ويمكن الفقراء من نصيب عادل من التمويل، ويوجه جانباً من أمواله للاستثمار في أنشطة اجتماعية تبررها المصلحة الاجتماعية حتى وإن تكن أقل ربحية من بدائل

أخرى متاحة، ومن شأن تفعيل هذه الضوابط الإسلامية للعمل المصفي تحقيق الكفاءة التخصيصية للأموال، وتأمين مشاركة عادلة للفقراء في التنمية وثمارها، فيضيف إلى الاقتصاد الحقيقي، ويؤمن كفاية الطلب الاستهلاكي، الممول بالدخل وليس بالدين، لاستيعاب العرض من السلع الاستهلاكية، ويحفز الطلب الاستثماري المشتق من الطلب الاستهلاكي.

و من متطلبات تحقيق العدل بالحق وجود دور للدولة يكون من أهم أهدافه ضبط إيقاع الاقتصاد من خلال التخطيط والإشراف على مجمل الاقتصاد وسلوك جميع خلاياه على نحو يكفل العدالة والكفاءة ويقي الاقتصاد من الأزمات. ويدخل في ذلك اختصاص الدولة بالإشراف وإدارة ملكيات عامة، تشكل ضرورة مشتركة للناس، ولا تتكافأ فيها الثمرة مع العمل المطلوب لاستظهارها واستخدامها، ووجود مؤسسات للرقابة على الفعاليات الاقتصادية وإعادتها إلى جادة الصواب، ووجود مؤسسات تحقق عدالة التوزيع بداية من عدالة توزيع الثروة وضوابط الملكية الفردية في إطار مفهوم الاستخلاف، مروراً بقصر الكسب على الأساليب العادلة، وإتاحة فرص متكافئة للكسب وزيادة الإنتاجية، واختيار للتقنية على نحو يتناسب مع ظروف وفرة عوامل الإنتاج ويساهم في التشغيل الكامل لقوى العمل الإنساني، ثم تخصيص للموارد يراعي الأولويات، وعدالة النظام المصرفي بما في ذلك عدالة تخصيص للتمويل، ثم عدالة توزيع لعائدات العملية الإنتاجية، وحفاظ على القيمة الحقيقية للدخول من خلال الحفاظ على قيمة العملة، ثم يأتي في ختام هذه المؤسسات فرض الدولة جبايات على القادرين بقدر يسارهم إن احتاج الأمر ذلك، وبضوابطه. ومن ضوابط دور الموازنة العامة للدولة، في الاقتصاد الإسلامي، ألا تقوم بأنشطة لا تتوفر لها مواردها اللهم الأنشطة التي يعم ضرر غيابها، والتي يصبح واجبا على القادرين تمويلها، كما يمكن الاقتراض للوفاء بها، وعدم لجوء الدولة للتمويل بالعجز نظراً لمثالبه على العدل والكفاءة.

وأخيراً فإنه ينبغي تفعيل عدالة التعاملات الدولية من خلال عدم التلاعب بقيم العملات وصياغة الشروط المتوازنة للعلاقات الاقتصادية الدولية وشروط

التجارة، ووضع الضوابط لتحركات رؤوس الأموال، وضبط الأسواق المالية، وحصر التمويل بالدين في الأطر التي تخدم الاقتصاد الحقيقي ولا تتجاوز الضوابط الشرعية الإسلامية.

وهكذا يمكن أن يبقي الاقتصاد المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي ذي الصلة الوثيقة بالإنتاج ومن ثم بالوفاء بالحاجات، ويوقى من التقلبات التي يشترك في إحداثها تقلبات الطلب الكلي والفقاعات المالية في أسعار الأصول والتي تترتب، فيما تترتب، على الاتجار بالديون و تراكم مكاسب، لا يعادلها عمل إنساني مشروع يضيف للاقتصاد الحقيقي، تشكل حلقات متراكبة من الرهان والميسر في المضاربة والمشتقات المالية والمستقبليات، وكلها من المظالم في التعاملات.

إن الوقاية والعلاج يكمنان إجمالا في وجود بناء له مؤسساته وضوابطه للسلوك الفردي والمجتمعي، ولدور للدولة، كما في الاقتصاد الإسلامي. هذا البناء من شأنه قيادة الاقتصاد والمجتمع إلى تحقيق العدالة. فانعدام العدالة هو سبب الأسباب للأزمة المالية العالمية، و ما لم تفعل العدالة كاملة ستبقى الحلول الجزئية مسكنات تحوم حول العلاج الجذري، ودون أن تبلغه.

النتائج والتوصيات

أولا: أهم النتائج:

١. قدم كتاب أسبابا مختلفة لتفسير الأزمة المالية العالمية المعاصرة، كما قدموا مقترحات لمعالجتها.

٢. هذه الأسباب يمكن تقسيمها تنازليا إلى مراتب، من حيث عمق السببية، فهناك أسباب ظاهرية، وأخري مباشرة ثم غير مباشرة، وأخيراً الأسباب الجذرية التي تعطي التفسير الأعمق للأزمة.

٣. أن هذه الأسباب الجذرية تكمن في فلسفة النظام الرأسمالي التي أدت إلى غياب ضوابط السلوك الرشيد للدولة والمجتمع، وما تمخض عن ذلك من استئثار آلية تعظيم الأرباح بإدارة الاقتصاد، وضعف دور الدولة. كما تكمن هذه الأسباب، أيضاً، فيما طرأ على النظام الرأسمالي في الواقع من تكريس للاحتكار وتفاقم لسوء توزيع الثروات، وغياب العدالة عن الاقتصاد. والحقيقة أنه يمكن رد هذه الأسباب الجذرية إلى تجاوز العدالة إلى الظلم في المعاملات والتوزيع.

٤. إن الوقاية والعلاج من الأزمات المالية يكمنان إجمالاً في وجود بناء له مؤسساته وضوابطه للسلوك الفردي والمجتمعي، ولدور للدولة. هذا البناء من شأنه قيادة الاقتصاد والمجتمع إلى تحقيق العدالة. فانعدام العدالة هو سبب الأسباب للأزمة المالية العالمية، و ما لم تفعل العدالة كاملة ستبقى الحلول الجزئية مسكنات تحوم حول العلاج الجذري، ودون أن تبلغه. وهذه العدالة تجد عوامل تحقيقها في الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: أهم التوصيات:

١. ضرورة تفعيل العدل بتعزيز وقصر الكسب على العمل الإنساني الذي يضيف للاقتصاد الحقيقي، وتعزيز المنافسة وتفعيل دور الدولة وضوابط السلوك في المعاملات، و العمل باستمرار على تحقيق عدالة التوزيع، وكل ذلك على نحو يجعل الاقتصاد المالي في خدمة الاقتصاد الحقيقي ويوفر الفرصة المتكافئة لجميع

القادرين على العمل في المشاركة في الإنتاج، ويقي الاقتصاد من التقلبات ويدفعه نحو الإنتاج الحقيقي وتحقيق الكفاءة والعدالة، وهما ذواتا الصلة الوثيقة بالوفاء بالحاجات ومن ثم بتحقيق أهداف النظم الاقتصادية المختلفة .

٢ . نقترح على الدول الرأسمالية، إن أرادت، أن تفعل نظام المصرفية الإسلامية وأن تفعل ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي كوسائل وقاية من الأزمات بغض النظر عن البعد القيمي لها ، وأن تتخذ من الوسائل ما يخرج أموال الأغنياء من جحورها بدلا من ضخ سيولة إضافية تسكب مزيدا من الوقود على النار وتحول مزيدا من أموال الفقراء إلى الأغنياء . وأن تسقط الديون الحالية للفقراء بتمويل من الأغنياء ، وتتخذ من الخطوات ما يخفف من سوء توزيع الثروة، وأن تتراجع عن حروبها الظالمة، وأن تقاوم الفساد ، فذلك يمكن أن يسهم في معالجة أزمتها إلى حين.

٣ . نقترح على الدول الإسلامية أن تسير قدما في تفعيل الاقتصاد الإسلامي بدلا من اقتفاء أثر الاقتصاد الرأسمالي الذي ما يلبث أن يخرج من أزمة إلا ويدخل في أخرى. فهذا بالنسبة لهذه الدول ضرورة حياة وضرورة دعوة إلى الإسلام .

المراجع والمصادر

باللغة العربية:

١. الحلاق، سعيد سامي، «الأزمة المالية بين المنظور الوضعي والإسلامي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٠م.

٢. الحلايقة: «الأزمة المالية العالمية أكبر اعتداء على مفهوم الحاكمية»، الوزني: «الأردن لم يتأثر بالأزمة ولكنه مارس سياسة الهلع التي أدت لسياسات مالية غير حكيمة»، العرب اليوم، تصدر في عمان، الأردن، عدد ٤٨٦١ الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٣١هـ - الموافق ٢٥ تشرين أول ٢٠١٠م.

٣. حماد، طارق عبد العال، «حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩م

٤. الرملاوي، محمد سعيد محمد، «الأزمة الاقتصادية المالية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية» دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م.

٥. مسعد. محيي محمد، «صياغة جديدة لدور الدولة في ظل الأزمة المالية العالمية»، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠م.

٦. السعدي، إبراهيم بن حبيب الكروان، «قراءة في الأزمة المالية المعاصرة»، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، من ص٤٥ إلى ص ٢٦٦.

٧. عبابنة، عمر يوسف، «الأزمة الاقتصادية العالمية، تقدير إسلامي»، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، ٢٠٠٨م.

٨. أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، «الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظرية»، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١م.

٩. القصاص، جلال جودة، «الأزمات الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠م.

١٠ .مصطفى، فتحي عطية السيد ، «الأزمة المالية : أسبابها وتداعياتها ، وطرق حلها ، واحل المقترح للعرب» ، بدون ناشر ، القاهرة، مصر ، ٢٠٠٨م .

١١ . النجار ،إبراهيم عبد العزيز ، «الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي» ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٩م ، الطبعة الأولى .

باللغة الإنجليزية:

1- I.M.F., Fiscal Implications of the global economic and financial crisis", An occasional paper. I.M.F., Washington, D. C., 2009.

2- Turner, Graham, "The Credit Crunch, Housing Bubbles, Globalisati and the Worldwide Economic Crisis", First published, Pluto Press, London, UK, 2008

كتب مترجمة:

١ . رافي باترا ، «الكساد العظيم ١٩٩٠ هل بدأ يتحقق» ، نقله إلى العربية عفيف تلحوق ، دار الأمراء للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٠

من شبكة المعلومات الدولية:

1- *Demirgüç-Kunt. Asli,* "The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector *Policies", All AllAbout Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network,* WED, 2010-03-10

2- Allen, Franklin " Reforming Global Finance: What is the G20 Missing?",All About Finance, World Bank ,WED, 2010 – 11 – 01.

3- Demirgüç-Kunt. Asli , "Reforming Bank Regulation", *All About Finance, World Bank,* WED, 2010-07-07.

4- Demirgüç-Kunt. Asli , " Life After the Crisis: Where do we go from here?" All About Finance, World Bank, Thu, 2010-01-28.

5- Levine, Ross, " Thoughts on the Financial Crisis and Improving Financial Regulation", All About Finance", World Bank, Thu, 2010-04-29

٦ . «خبراء المعيار الأخلاقي .. الرهان المستقبلي للبنوك الإسلامية» ، ٢٠٠٩/٣/٥ هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م

٧ . بلوافي ، أحمد ، «الكارثة الاقتصادية العالمية .. رؤية إسلامية» ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز - جدة ، المملكة العربية السعودية . ٢٠٠٩/٣/١١م . هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/ . وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م

٨ـ الراصد المالي الإسلامي، «الأزمة المالية العالمية: تحليل ومعالجات، رؤية إسلامية»، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ديسمبر، ٢٠٠٨م.

٩. إبراهيم، مكارم، إعداد وترجمة، «أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية»، الجمعة، ٠٨ أكتوبر ٢٠١٠ هذه هي نسخة Google لعنوان
http://www.iraqi.dk/news/index.php?option=com_content&task=view&id=17785&Itemid=421.
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠.

١٠. «من مكاشفات الأزمة المالية العالمية» الأحد ٤ أكتوبر ٢٠٠٩م
هي نسخة Google لعنوان .http://oman.knowledgeview.info/node/1192 وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠م

١١. «أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي»، صحيفة «التجارية»، أسبوعية اقتصادية متخصصة، العدد ٩٦، ٢٥/٣/٢٠٠٩م،
هذه هي نسخة Google لعنوان .http://www.altijaria.net/altijaria.php?id=3671
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٢٦/١٠/٢٠١٠م

١٢. كوريا: الاقتصاد الإسلامي سيصلح الأنظمة المالية العالمية، عن صحيفة «الاقتصادية»، من سيئول، فقه المصارف الإسلامية.
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/. وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م

١٤. محافظ بنك فرنسا (المصرف المركزي). «المنتجات المالية الإسلامية ملاذ في الأزمة»، نقلا عن صحيفة القبس الكويتية،
هذه هي نسخة Google لعنوان http://www.badlah.com/. وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠م

١٥. مهاتير، محمد، «تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية» هذه نسخة Google لعنوان: http://www.alroeya-news.net/economy/5777-2010-05-08-20-53-54.html
وهي عبارة عن لقطة شاشة للصفحة كما ظهرت في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠م

16- Allen, Franklin "Reforming Global Finance: What is the G20 Missing?", All About Finance, World Bank ,WED, 2010 – 11 – 01.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم